

من قضايا العنف السياسى فى مصر

١- اغتيال أمين عثمان ودلالاته السياسية (٥ يناير
١٩٤٦).

٢- اغتيال الشيخ حسن البنا (١٢ فبراير ١٩٤٩).

" دراسة فى الوثائق "

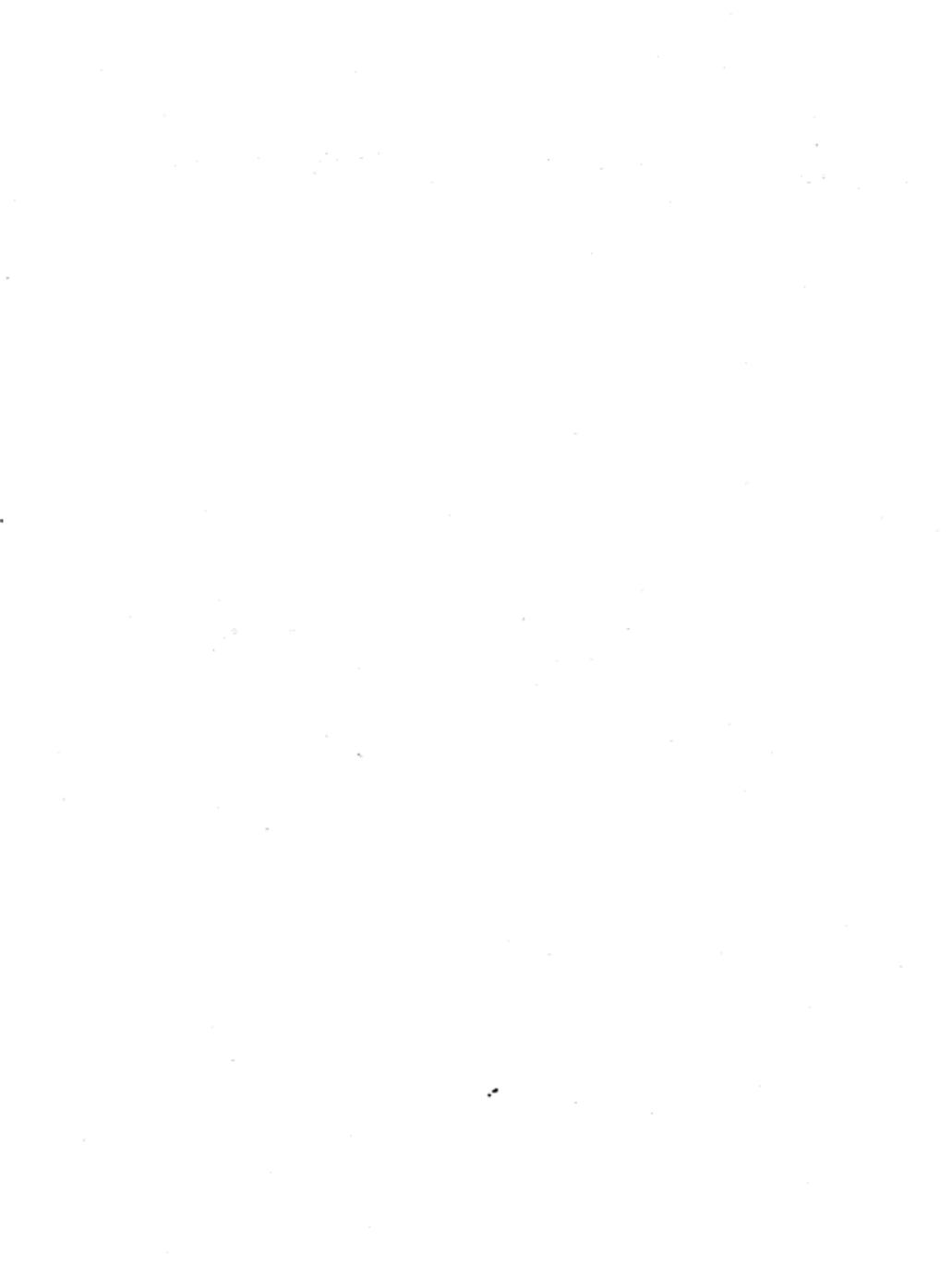
دكتور/ عبد المنعم ابراهيم الجمعى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بفرع جامعة القاهرة بالفيوم

ان حرية العقل وحرية العقيدة
وحرية الضمير هى أئمن ما
يملكه البشر

القاهرة

الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م



مقدمة

إن الاغتيال بكافة أشكاله وأنواعه جريمة نهى الله عنها فى كتبه المقدسة، ونهت عنها كافة القوانين، ومن المعروف أن العنف يولد العنف والتطرف فى التعصب خاصة المستتر بالدين يودى إلى المزيد من التطرف وكلاهما له آثاره السيئة على المجتمع، كما أن العقل الراقى يحتاج إلى المنطق والإيمان، وإلى التعقل والتحليل، وإلى الحقائق الموضوعية والأفكار الذاتية، وأن أسوأ ما تصاب به أمة أن يستبدل أبناؤها التسامح بالتعصب والجدال بالافتتال.

ولعل التطرف والتعصب والعنف السياسى قد انتقلت عدواه من الخارج إلى مصر خاصة فى تاريخها الحديث والمعاصر. وقد وصلت ذروة هذه الاغتيالات فى نهاية النصف الأول من القرن العشرين فبدأت عمليات الاغتيال السياسى فى تلك الفترة بمقتل أحمد ماهر فى فبراير ١٩٤٥، وأمين عثمان فى يناير ١٩٤٦، وأحمد الخازندار فى مارس ١٩٤٨ واللواء سليم زكى حكمدار القاهرة فى ٤ ديسمبر ١٩٤٨ ومحمود فهمى النقراشى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨، والشيخ حسن البنا فى فبراير ١٩٤٩.

وفى هذه الدراسة الوثائقية نتعرض لاغتيال أمين عثمان أحد السياسيين المصريين المعتدلين الذى اتهم بالعمالة للإنجليز، والشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الأخوان المسلمين. وهدفنا من هذه الدراسة هو إبراز الحقيقة ورفع الستار عن إلغازها، دون انحياز أو تعاطف مع أحد، هذا إلى جانب استخلاص الحقائق من بطون الوثائق التى تضيف غالباً المزيد من الدلالات الجديدة للأحداث، ويجد المؤرخ عندها الحقائق المفقودة.

د. عبد المنعم الجميلى
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر

من قضايا العنف السياسى فى مصر

اغتيال أمين عثمان ودلالاته السياسية

أمين عثمان من السياسيين المصريين الذين تلقوا تعليما أوروبيا ودرسوا العلوم الغربية : فقد حصل أمين عثمان على انبكالوريوس فى التشريع من جامعة اكسفورد عام ١٩٢٣ ثم حصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة باريس فى عام ١٩٢٦^(١) وعاد الى مصر حيث تقلد مناصب مرموقة بها ، فقد عين فى وظيفة مفتش بوزارة المالية عام ١٩٢٧ ، وفى عام ١٩٣٠ اختاره وزير المالية مكرم عبيد ليكون سكرتيرا أول بمكتبه^(٢) وخلال هذه الفترة كان أمين عثمان وظيفته بالانجيز الموجودين فى مصر خصوصا وأنه كان متزوجا من انجليزية تدعى الايدى كاتلن جريجورى^(٣) وعندما وصل الى البلاد انسى مايلاز لامسون نشأت بينه وبين أمين عثمان روابط من الصداقة^(٤) . وكان الأخير دائم

(١) دار المحفوظات العمومية : ملف خدمة وربط معاش أمين باشا عثمان .
دولاب ١٠٠ محفظة ٥٢١٠ رف ٣ مسلسل ٥٤٣٥٦ مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء فى ٢٣ يناير ١٩٣٠ .

(٢) نفسه .

(٣) نفسه تحت عنوان شهادة من ورثة أمين باشا عثمان .

(٤) الاهراء : العدد ٢١٨٤٤ فى ١٩٤٦/١/٦ .

الزيارة له في عام ١٩٣٦ نقل أمين عثمان الى سكرتارية مجلس الشيوخ ثم وقع عليه الاختيار ليكون سكرتيراً عاماً لبيئة المفاوضات الرسمية بين بريطانيا ومصر وقد أظهر خلال ذلك جهوداً كبيرة وأظهر نشاطاً ودسوماتيه فائقة في أمور المفاوضات حيث قام بالتوفيق أكثر من مرة بين المفاوضات المصريين والانجليز^(٥) حتى وقعت معاهدة ١٩٣٦^(٦) كما أنه كان وسيطاً أساسياً بين الوفد والانجليز ، فكان يظهر للانجليز وجهة نظر الوفد على أنها نصائح منه ؛ ونتيجة لذلك نال أمين عثمان رتبة البشوية في عام ١٩٣٧ كما منحه بريطانيا وسام الامبراطورية من رتبة فارس^(٧) . ومنحه بعض المصريين لقب « ابن لامبسون » نظراً لعلاقته الوثيقة بالسفير الانجليزى وازدادت ثقة الانجليز في أمين عثمان بعد أن رأوا أن دوافعه نحوهم لم تعد محلاً للشك ، فأصبح مصرياً قريباً الى نفسه يظلمه على أدق أمورهم السياسية في مصر حتى أنه كان « الجيش الوحيد الذي عرف بحوادث ٤ فبراير ١٩٤٢ قبيل وقوعها وقد وضح ذلك محمد التابعى بقوله ان أحمد الوكيل ذكر له أن النحاس باشا هو الذى سيتولى الوزارة والانجليز سيتمسكون بتولية وزارة وغدية . ولما سألته عن الطريق الذى عرف منه هذا الخبر قال ان أمير عثمان ذكر له ان الوفد هو الذى سيشكل الوزارة وانه كل طلباته ستجاب^(٨) .

كان هذا فى صباح ٣ فبراير أى قبيل وقوع الحوادث المعروفة بنحو ٣٠ ساعة فكيف عرف أمين عثمان بما سيحدث وكيف أمكنه أن يتضح بأن النحاس هو الذى سيؤلف الوزارة وأن طلباته ستجاب ؟

(٥) المصور : العدد ١١٠٩ فى ١١ يناير ١٩٤٦ .

(٦) دار الوثائق : الداخلية - تقارير امن - قضية أمين عثمان
١٩٤٦/١/٦ .

(٧) المصرى : العدد ٣١١٦ فى ١٠ يناير ١٩٤٦ .

(٨) آخر ساعة المصورة : العدد ٥٣٩ فى ٤ فبراير ١٩٤٥ تحت عنوان
{ فبراير وأمين عثمان } .

ان ذلك يقطع بأن أمين عثمان قد اشترك « فى توجيه الخطة وسير الامور » او على الأقل كان على علم بها^(١١) وقد كلفى، أمين عثمان بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بان يختير رئيسا لديوان المحاسبة ثم عينه مصطفى النحاس وزيرا للمالية فى ٢ يونية ١٩٤٣ .

ولم تقتصر جهود أمين عثمان فى خدمه الانجليز على وجوده داخل السلطة بل حاول مساندة بقائهم فى مصر ايضا وهو خارج السلطة فبعد ان اعتزل منصبه كوزير للمالية على اثر استقالة الوزارة النحاسية قام بتكوين رابطة من خريجي كلية فيكتوريا لتوطيد الصداقه والتعاون بين المصريين والانجليز ، وقد أطلق عليها (رابطة التنفيذ) .

وتتضح اهداف هذه الرابطة من البند الثانى من لائحتها حيث ينص على أن الارتباط بانجلترا حتمى ، وان مصر وانجلترا تزوجا زواجا كاثوليكيا لايفصم ، ولو تركت انجلترا مصر فانه يتحتم على مصر ألا تتركها^(١٢) الأمر الذى أدى الى استياء الشعور الوطنى المصرى ، وتكونت جماعة من الشبان المناهضة له وأخذت تعمل سرا على التخلص منه . واستمر أمين عثمان على منواله ، وأخذ يعمل على تعزيز الروابط بين مصر وانجلترا حتى أنه وجه نداء الى الشعب المصرى يطالبه فيه بجمع التبرعات لتخليد ذكرى معركة العلمين ، وانتهى الأمر بان جمعت تبرعات تصل الى مائة ألف جنيه سافر على أثرها أمين عثمان الى بريطانيا وقدمها باسم الشعب المصرى هناك فى حفل عام قال فيه « لو أن البريطانيين لم يثبتوا فى عام ١٩٤٠ لما استطاعت مصر أو الولايات المتحدة أو روسيا أن يثبتوا فى الوقت المناسب »^(١٣) .

(٩) آخر ساعة الصورة : المقال السابق .

(١٠) انور السادات : البحث عن الذات . القاهرة - المكتبة

المصرى الحديث ١٩٧٨ ص٧٢ .

Donald Reid : Political Assassination in Egypt 1910 - 1954.
International Journal of African Historical Studies 15-4-1982 p. 634.

(١١) المصرى : العدد ٢١١٦ فى ١٠ يناير ١٩٤٦

وفى رابطة النهضة حاول أمين عثمان أن يرسخ فى أذهان الشباب أهمية العلاقات مع بريطانيا وضرورة توطيد الصلة بها وإيجاد علاقات صداقة مع الانجليز ، وكان يعقد الاجتماعات لذلك بعد ظهر السبت من كل أسبوع فى نادى الرابطة^(١٢) والتي أطلق عليها الشباب المعارض (رابطة الخيانة) وعملوا على إفسادها فقام عدد منهم بالاشتراك فى هذه الرابطة لمعرفة ما يدور فى ناديا من أحداث وأحاديث واتخاذ ما يرونه لازماً لاحتياطها . وقد اهتدى هؤلاء الشبان الى أن اغتيال أمين عثمان هو المخلص لمصر من عماله انتهى تهدف الى تثبيت الاحتلال الانجليزى لمصر ، ومقاومة الحركة الوطنية المناوئة له وبدأت المحاولة عندما كان أمين عثمان متوجهاً من منزله الى منزل النحاس فى ٣ مارس ١٩٤٥ فطعنه شخص مجهول بآلة حادة ، ولكنها لم تصبه الاصابة المنشودة ، وعندما قامت النيابة بالتحقيق فى الأمر لم تتوصل الى الجانى^(١٣) .

ونتيجة لفشل هذه المحاولة فكر هؤلاء الشبان فى تكرارها أثناء غياب أمين عثمان الى نادى الرابطة ، ومن أجل ذلك درسوا موقع النادى ، وعرفوا الأوقات والمواعيد التي يتردد فيها أمين عثمان على النادى والطريق الذى يسلكه فى ذهابه وإيابه ، وفحصوا مصعد العمارة الذى يستعملها أمين عثمان واسترعى انتباههم أن هذا المصعد من النوع القديم الذى يرتفع فى ببطء شديد ، كما وجدوا أن الصعود على درجات سلم العمارة أسرع من الصعود فى هذا المصعد ، وجاءتهم فكرة تنفيذ اغتيال أمين عثمان بداخل المصعد الذى يصعد ببطء حاملاً جثته الى الطابق العلوى الأمر الذى يضمن تأخير اكتشاف الحادث مما يعطيهم الفرصة للابتعاد

(١٢) تأسس نادى الرابطة فى احدى شقق الدور الثالث من العمارة رقم ١٤ بشارع عدلى بجوار عمارة سنجر ، وفى مواجهة مكتب التلفزيون العمومى .

(١٣) مضبطة مجلس النواب . الجلسة الخامسة عشرة فى ١٦ أبريل

عن مكان الجريمة^(١٤) وقد بدأ هؤلاء الشبان فى تنفيذ خطتهم يوم ٥ يناير ١٩٤٦ فكدن بعضهم حول مدخل العمارة وفى الطريق ، وصعد بعضهم الى النادى . ولما حانت الساعة المرتقبة لوصول أمين عثمان كانت المفاجأة أن أمين عثمان لم يحضر فى سيارته الخاصة التى اعتاد الحضور بها ، بل حضر فى سيارة أجرة ونزل بها قبل باب العمارة لذلك لم ينتبه اليه الشبان الذين كمنوا له فى الطريق ليعطوا اشارة بوصوله . بل فوجئ به الكامنون حول مدخل العمارة مما أربكهم وغير خطتهم الموضوعه فلم يتركوه حتى يدخل الأسانسير حسب خطتهم بل أسرع اليه أهدعهم وهو حسين توفيق منادياً « ياأمين باشا » فما أن هم بالالتفات اليه حتى فاجأه باطلاق ثلاث رشاشات قبل أن يصل الى المصعد ثم خرج مضطواً أن يبدو هادئاً^(١٥) ركان فى امكانه أن يهرب دون أن يلتفت اليه أحد . ولكن تصادف أن رآه أحد ضباط الطيران وهو ينفذ عملياته فنبه الناس الى ماحدث فجروا وراءه الجانى الذى ظل يجرى متجها نحو ميدان الأوبرا وهو يطلق أعيرة نارية من مسدسين كان يحملهما والناس تتعقبه بالصياح^(١٦) ولما ازاد عدد المطاردين ، واشتد حصارهم ألقى حسين توفيق قنبلة^(١٧) كان يحملها تجاه من كانوا يتعقبونه بشارع الملكة فريدة فأحدثت انفجارا شديدا ودويا مروعا بين المطاردين وأصبحت

(١٤) روز اليوسف : العدد ١٤٤٠ فى ١٦ يناير ١٩٥٦ تحت عنوان « مذكرات الجزار » .

(١٥) المتحف القضائى : القضية رقم ١١٢٩ جنابيات عابدين ١٩٤٦ . اغتيال أمين عثمان ص ١٦ .

(١٦) المصرى : العدد ٣١١٥ فى ٩ يناير ١٩٤٦ .

(١٧) عهد البوليس الى فريق من ضباطه بلاشتراك مع بعض ضباط الجيش المختصين بالقنابل فى البحث عن شظايا القنبلة فى المكان الذى دل عليه الشهود أمام صندوق الدين ، وقد عثر هؤلاء على بعض الشظايا وترجع لهم ان القنبلة التى القاها القاتل على الجمهور كانت من القنابل المنسجمة فى الجيش البريطانى .

الأهرام العدد ٢١٨٤٤ فى ١/٦/١٩٤٦ تحت عنوان « البحث عن القنابة »

نضائياها بعضهم^(١٨) فذعر الناس وتوقفوا عن مطاردته فتمكن بذلك من الفرار^(١٩) وهكذا نجح القاتل في تدبير جريمته في منطقة من أشد مناطق القاهرة ازدحاما .

وعلى أثر وصول نبأ محاولة اغتيال أمين عثمان الى مصطفى النحاس اهتم بالحادث وبادر على الفور بالانتقال الى مكانه وشاهد موقع الجريمة ثم توجه بعد ذلك الى مستشفى مورو بصحبة زوجته حيث استفسر عن صحة أمين عثمان وظل في حجرة العيديات ومعه فؤاد سراج الدين أثناء اجراء العملية له كما اهتم المندوب السامي البريطاني بالأمر فاستدعى الدكتور واكلى Wakley كبير جراحي الجيش الانجليزى في محاولة لانقاذ أمين عثمان الذى كان فى حالة خطيرة نتيجة للجروح العائرة التى حدثت له لدرجة أن طبيبه المعالج رفض مقابلة حسن أنور حبيب وكيل النيابة له لمعرفة ما قد يفيد فى الكشف عن القتل بحجة أن حالته خطيرة ولا تسمح بسؤاله^(٢٠) .

وحاول الأطباء بذل جهودهم لانقاذ أمين عثمان الذى أصيب برصاصتين فى الرئة اليسرى وثالثة فى البطن^(٢١) واكن محاولتهم ذهبت سدى واسلم المصاب روحه الى بارئها عن عمر يناهز سبعة وأربعين عاما .

نعم مصطفى النحاس أمين عثمان الى الأمة ووصفه بأنه كان «رجلا من أكثر رجالات مصر برا ببلاده ووطنه ، رجلا وهب نفسه لخدمة

(١٨) الدستور : العدد ٢٤٩٩ فى ٦ يناير ١٩٤٦ تحت عنوان « مصرع

أمين عثمان » .

(١٩) المصرى : العدد ٣١١٥ فى ٩ يناير ١٩٤٦ تحت عنوان البيان

الأول للنيابة عن حادث مقتل أمين عثمان .

(٢٠) التحف التضائى : قضية اغتيال أمين عثمان ص ١٦ .

(٢١) دار الوثائق - الداخلية . تقارير امن - قضية أمين عثمان

١٩٤٦/١/٦ .

القضية المصرية فكان من خيرة العاملين على تحقيق استقلالها الساعين
لخيرها في حاضرها ومستقبلها» (٢٣) .

ونعى مجلس الشيوخ أمين عثمان واستنكر ما حدث له وأسف
على فقده ، وقامت هيئة مكتبه بالاشتراك رسميا في تشييع جنازته نيابة
عن المجلس (٢٣) كما استنكر محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء
ما حدث ونذد بوسائل العنف والاعتتيال وقد شارك في تشييع الجنازة
عندوب من قبل الملك ورئيس الوزراء والنحاس باشا وعدد من أعضاء
الوفد وكبار رجال الدولة (٢٤) وأثناء سير الجنازة دبر حزب الوفد مظاهرة
أعلنت عن استنكارها لما حدث ، ولم يتعرض رجال البوليس لها « (٢٥) .

ونتيجة لاختفاء الجاني تخرج موقف الحكومة خسية اختفاء معالم
الجريمة وتعذر القبض على مرتكبيها فأعزن وزير الداخلية عن مكافأة
قدرها خمسة آلاف جنيه مصرى لكل من يدلى للنيابة العامة بمعلومات
تؤدى الى معرفة الجاني أو من اشترك معه فى اغتيال أمين عثمان (٢٦) .

وتقدم عدة أشخاص ممن رأوا المتهم فى طريق خروجه وأدلو
بشهاداتهم وقرر بعضهم أنه تحقق من وجه الجاني ، ودل أحدهم ويدعى
عبد العزيز الشافعى وكان مهندسا بوزارة المواصلات وأحد الأعضاء
برابطة النهضة أنه رأى منذ الأيام الثلاثة السابقة على الحادث شابين
يحومان حول باب العمارة التى يوجد بها مقر الرابطة ويفتقران لفترات
ذوية ، وذكر أنه يعرف أحدهما لأنه ابن توفيق أحمد وكيل وزارة

(٢٣) الأهرام العدد ٢١٨٤٤ فى ٦/١/١٩٤٦ .

(٢٣) الأهرام العدد ٢١٨٤٦ فى ٨/١/١٩٤٦ تحت عنوان « فى مجلس

الشيوخ - نعى المرحوم أمين عثمان » .

(٢٤) الدستور : العدد ٢٤٩٩ فى ٦ يناير ١٩٤٦ تحت عنوان تشييع

جنازة أمين عثمان باشا .

(٢٥) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الرابعة عشر فى

فبراير ١٩٤٦ من ٩٧٧ .

(٢٦) الأهرام : العدد ٢١٨٤٤ فى ٦/١/١٩٤٦ .

المواصلات التي يعمل بها . وأن هذا الشاب كان يتردد كثيرا على الوزارة لزيارة قريبه وأنه كان قد تعرف عليه هناك ، ونتيجة لذلك طلب النائب العام من محمد القاويش وكيل النيابة تفتيش بيت الشاب المذكور وعند التفتيش وجدوا مسدسين من نفس عيار وماركة المسدسين الذين ضبطا بعد الجريمة في الطريق كما عثروا على أوراق تتصل بالتحقيق فألقى القبض على حسين توفيق وأخيه سعيد توفيق ولما عرضا على الشاعدين تعرفا على حسين توفيق من بين كافة المقبوض عليهم^(٢٧) وبدأت النيابة في التحقيق مع حسين توفيق ثم أعلنت أنه ليس من المصلحة اذاعة أخبار أو تفاصيل التحقيق حتى لا يتسبب ذلك الاضرار بسير القضية^(٢٨) وظل التحقيق يدور في تكتم شديد . وفي أثناء التحقيق ورد للنيابة رسالة بشأن الحادث معنونة باسم النائب العام وموقعا عليه بامضاء « ص . أ » ذكرها بنصها لأهميتها وهي :

« أرجو مخلصا أن تتبع هذه المعلومات التي أستاذن في تقديمها في التحقيق الجارى بشأن الاغتيال السياسى عموما ومصراع المرحوم أمين عثمان على وجه خاص وأؤكد أن هذه المعلومات أو بالأحرى الاستنتاجات من معلومات عابرة متفرقة متباعدة لها من الأهمية ما يجعلها تهدى تماما لوضع اليد على الجناة :

١ - ليست الجريمة عابرة بل مدبرة تبعا لخطة مرسومة فيما يبدو ولها ماض تاريخى يصعب معرفة الحقيقة بدون الامام به ولذلك أوردته بتركيز كاف .

(أ) كان حزب مصر الفتاة نشطا قبل الحرب ، وكان لفرق القمصان الخضراء مهمة الاعتداء والقمع كما كان لمثيلاتها في ألمانيا وغيرها .

(٢٧) دار الوثائق - الداخلية - تقارير امن - قضية أمين عثمان .

(٢٨) المسرى : العدد ٣١١٧ من ١٢ يناير ١٩٤٦ تحت عنوان « بلاغ رسمى من النيابة العامة » .

(ب) وكان الحزب يهمن أعضاء مختارين على استعمال المسدسات وغيرها
في الصحراء .

(ج) وكان يشرف على التمرين شخص اسمه (مرزوق) لا أعرف بقية
اسمه لكنه هو الذى أوى عزيز المصرى باشا ، بعد محاولة ظيرانه ،
انه هو المدرب والمشرف .

(د) وكان الحزب يمد على ماهر باشا وعزيز المصرى باشا . تطامع
صحفه للتأكد والتتور .

(هـ) انقسم الحزب بعد الحرب تقريبا الى قسمين أحدهما لأحمد حسين
والآخر لفتحي رضوان .

(و) يضم قسم فتحي رضوان عصبة تلوذ بعزيز المصرى ومرزوق
وسائر الجماعة ، هذه العصبة ترى أن سبب نكبة البند زعماء
الأحزاب تفكيرهم فردى ارهابى بحت ، ولذلك قررت اغتيال
الزعماء وأعلم أن قنبلة النحاس كانت منهم — الثلاثة — التى اشبهه
فيها (الشاهد فى حادث القنبلة التى ألقيت فى شارع القصر
العينى على النحاس باشا) وسبب نجات النحاس باشا هو أن
سيارته مرت قبل الترام ولم تقف كما توقع الجناة ، ولذلك أسرعوا
بالقاء القنبلة والقصد أن تصيب الزجاج من الخلف ولكن الله سلم

(ز) وفى قائمة الاغتيال النحاس (تعاد الكره عليه) وأمين عثمان
وعطا الله باشا رئيس الجيش ومعه ضباط كثيرين وغيرهم ممن
لا أستطيع معرفتهم ولكن الثلاثة السابقين على التوالى وبهذا
الترتيب وربما شملت القائمة السفير البريطانى .

(ح) البعض تودد العضو المهود اليه بالتنفيذ بالقتل أو بقتل أهله
وأصحابه اذا لم ينفذ المهمة أو أفضى السر .

٢ - الجريمة سياسية فالتحقيق يجب أن يتناول المبادئ، وهي ارجاع حالة الفساد للزعماء ولذلك كانت النتيجة وهي التضاء عليهم .

٣ - مما يقال في بيئة الاجرام هذه أن فتحي رضوان بعيد عن حادث أمين عثمان أما حادث النحاس وغيره فلا أعلم لكن المجرمين من شيعته .

٤ - حادث المغفور له أحمد ماهر لا أعلم اذا كان مرتبطا بهذه الحوادث من عدمه .

٥ - وكذلك حادث اغتيال أفراد الحلفاء من الجنود .

ملاحظات : طبعاً أعضاء العصبة أخفوا ما عندهم لأن المجرم المقبوض عليه منهم قطعاً وهو الفاعل قطعاً .

يبدو أن للعصبة (شئ) في المعادى أو حلوان .. بيت أحدهم أو شئ من هذا .. ويبدو أن في عدا من آثار الجريمة على المحقق أن يرجع لهذا التاريخ من ملفات المباحث ان وجد ومن الصحف الخاصة بالحزب ، وعليه أن يتعرف هذا الخط الذي أوردته وأن يصبغ التحقيق بلونه الأصلي (السياسة) .

القنابل من الجيش المصرى .. عزيز المصرى أو اتباعه هم موردوها وبعد لا أستطيع أن أذكر اسمى لعدم الاطمئنان من ناحية ولأن هذا يحول بينى وبين مواصلة تحريباتى ، ومتابعة أخبار الجناة من ناحية أخرى وسأوافيكم بكل ما أحصل عليه « (٢٩) » .

وبعد أن وصلت هذه الرسالة الخطيرة الى النيابة حاولت التعرف

(٢٩) لطفى عثمان : المحاكمة في قضية الاغتيالات السياسية . القاهرة

١٩٤٨ ، ص ١٢ - ١٥ .

على صاحبها بشتى السبل فنشرت في جريدة الأهرام اعلانا تناشده فيه بالاتصال بها ونصه :

« الى ص . أخطابك وصل . اتصل بتليفون ٨٤٢٧٣ من الساعة الخامسة الى السابعة مساء » .

ومع ذلك فلم يتصل صاحب الرسالة بالنيابة ، وظل أمر رسالته لغزا محيرا . وعندما عرضت النيابة هذه الرسالة على حسين توفيق المتهم الأول في القضية اتهم حزب الوفد بكتابتها لتفليح الترم لخصومه .

وعلى كل حال فقد التزم حسين توفيق الصمت عند التحقيق معه في اليومين الأولين ، ولما كان وكيل النيابة يعلم عنه حبه للافتخار بنفسه واطهار بطولته نصب له كميناً بأن أوعز الى الصحف بالاشارة الى أن الجريمة كانت أسبابها نسائية ، وهنا بدأ حسين توفيق يعترف بما حدث بالكامل ويدلى بأسماء المشتركين معه^(٣٠) فذكر أنه ينتمى الى جمعية كونت في عام ١٩٤٢^(٣١) تدعى الجمعية الوطنية بهدف قتل الايرنجيز والزعماء المصريين الذين يتعاونون معهم وأن لهذه الجمعية عدة شعب كل منها لاتعرف الأخرى ، وان أعضاء هذه الجمعية نقلوا نظام جمعيتهم من بعض كتب موضوعة في نظام الجمعيات السرية الروسية والاييرندية ، وان عدد أعضاء هذه الجمعية حوالي خمسين عضواً ثم تحدث عن الغرض من الجمعية فقال انها ترمى الى قتل كل الزعماء^(٣٢) الذين يتصنون بالانجليز وان زعماء الوقت الحاضر جميعهم يتصلون بالانجليز ليصاروا عن طريق ذلك الى الحكم ، وليس بهدف مصلحة البلاد . وانهم كانوا قد قد وقع اختيارهم من قبل على قتل النحاس لقبوله التعاون مع الانجليز

(٣٠) انور السادات : البحث عن الذات ص٧٣ .

(٣١) المتحف القضائي : قضية اغتيال امين عثمان ص٤١٧ .

(٣٢) دار الوثائق : الداخلية — تقارير امن . قضية امين عثمان .

وتوليه الحكم فى ٤ فبراير على حراييم . وكذلك اتفقوا على قتل أمين عثمان ومكرم عبيد لأنهما اشتراكا فى مأساة ذلك اليوم . كما أوضح انهم نفذوا أكثر من خطة لاغتيال النحاس منها أنه قذف قنبلة على سيارته جهة القصر العيني أثناء ذهابه فى رأس السنة الهجرية الى النادى السعدى ولكنها لم تصبه . كما أنهم راقبوا تحركات مصطفى النحاس كثيرا لتدبير قتله ولكنهم لم يفلحوا لذلك تغيرت خطتهم باغتيال أمين عثمان حتى يخرج الناس للاشتراك فى تشييع جنازته فيقتلوه كما اعترف حسين توفيق بأنه هو الذى نفذ الجزء الأول من الخطة لكراهيته لأمين عثمان الذى يعتبر نفسه انجيزيا أكثر من كونه مصريا^(٣٣) ولكنه لم يتمكن من تنفيذ الجزء الثانى لأن النيابة كانت قد قبضت عليه . وعندما حول وكيل النيابة استدراجه لمعرفة أسماء الجمعية اعترف عن الافصح بشئء بحجة أنهم لايعرفون بعضهم بعضا كمجموعة وانما كل شعبة تعرف أعضائها فقط . وانه ليس للشعبة عدد معين من الأفراد وأن كان يتروح بين ثلاثة وسبعة أعضاء^(٣٤) تم اعترف حسين توفيق بأنه كان لهذه الجمعية مجلس ادارة تحت رياسته وعضوية محمود مراد . ومحمد محمود تريم . وعبد العزيز خميس . ومحمود الجوهري وكان هذا المجلس الذين أطلقوا عليه اسم المحكمة الشعبية^(٣٥) يعقد جلساته ويصدر قراراته من منزل محمود مراد وأحيانا من مبنى فى عمارة متايتا أمام حديقة الأزبكية ثم أن أبو زبائى أنور السادات اتصل بهم هناك وأخذ يمددهم بالتفاصيل^(٣٦) .

وعد ج ١١٠ من مذكرات أنيكباشى محمد الجزار وهو أحد الذين قاموا بانقبض على حسين توفيق أنه قابل أنور السادات فى عام ١٩٥٦ وسأله

(٣٣) المدف التضامى : قضية اغتيال أمين عثمان ص ٤١٨ .

(٣٤) الداخية - تقارير أمن - مقتل أمين عثمان .

(٣٥) المصدر : العدد ١١١٧ فى ٨ مارس ١٩٤٦ تحت عنوان الجمعية الوطنية - أهدافها وكيف تآلفت .

(٣٦) الدستور فى ٨ مارس ١٩٤٦ تحت عنوان أفراد الجمعية وأغراضها

عن هذه الجمعية فقال له لقد كان هناك تشكيلان أحدهما من المدنيين والآخر من الضباط الأحرار ، وأنه كان ضابطا للاتصال بين التشكيلين ، وأن أمين عثمان كان موضوعا تحت مراقبة التشكيل الأول الذي كان يحصى جميع تحركاته كما ذكر أنه تبين للجماعة من هذه المراقبة أن أمين عثمان باللورد كيلرن ، وتتاول الثلاثة طعام العشاء معا وعلت الجماعة أن اتنية قد اتجهت الى تعيين أمين عثمان رئيسا للوزارة ، وأن النحاس وافق فى هذا الاجتماع على ذلك ، ولهذا السبب بادر التشكيل الأول بقتل أمين عثمان^(٣٧) وعلى كل حال فإنه بعد محاولات النيابة اعترف حسين توفيق فى ١٠ يناير ١٩٤٦ بشركائه فى الحادث . وأرشد البوليس على بعض أعضاء الجمعية فذكر أن العضو محمود يحيى مراد ابن خالته كان معه فى حادث اغتيال أمين عثمان . وعقب ذلك الاعتراف قبض رجل البوليس على محمود يحيى مراد وهاجموا منزله فوجدوا فيه بندقية ، وقد اعترف محمود يحيى فى أقواله بأنه فى وقت ارتكاب الجريمة كان يحمل مسدسا وأن مهمته كانت مساعدة حسين توفيق على الهرب عقب الحادث ثم اعترف حسين توفيق بعد ذلك على آخرين منهم محمد على خليفة ومحمود كريم وسيد عبد العزيز خميس ومحمد عبد الفتاح الشافعى ومحمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل المحامى ابن اخت فتحى رضوان المحامى وعمر حسن أبو على واليوزباشى أنور السادات وحسن عزت المحالين للاستيداع والذين كانوا معتقلين فى أثناء الحرب مع عزيز المصرى ، والراقصة حكمت فهمى ، ولما قبضت النيابة عليهم أنكروا جميعهم فى بادىء الأمر أى صلة لهم بالحادث ثم عاد بعضهم واعترف^(٣٨) .

وبعد مدة اعترف حسين توفيق على آخرين وهم محمود الجوهري

(٣٧) روز اليوسف : العدد ١٤٤٣ فى ٦ فبراير ١٩٥٦ .

(٣٨) اعترف محمود على خليفة ومحمد كرى موسى عبد العزيز خميس ومحمد عبد الفتاح الشافعى وعمر حسن أبو على بالاشتراك فى الحادث انظر : للاذلية — تقارير أمن — مقتل أمين عثمان .

ومدحت فخرى وعباس المرشدى وأحمد عباس ومحجوب على ومحمد أحمد الحلوانى وكامل ابراهيم . وقد أيد اعترافه بعض المقبوض عليهم . كما ذكروا أن جمعيتهم تكونت فى البداية لاغتيال القوات البريطانية ثم اتجهت أنظارهم الى اغتيال الزعماء المصريين الذين يتعاونون مع الانجليز، واعترفوا بأنهم كانوا يسرقون السيارات لاستعمالها فى الاعتداء على الانجليز ثم يتركونها فى الطريق . كما دل بعضهم على المكان المودع فيه السلاح وهو فى احدى فجوات جبل المقطم .

وعندما افتتحت الشرطة هذا المكان عثرت فيه على ١٢ قنبلة يدوية ، ٦ مسدسات : ٦٠٠ رصاصة وقد اعترف حسين توفيق للنيابة بأن اليوزباشى أنور السادات أحضره بعض التنايل اليدوية مع ضابط طيار بالجيش المصرى يدعى طلعت عبد الوهاب^{٣٥} وأنه كان عضواً فى جماعة تضم بعض العسكريين وتعمل على مناصرة الانجليز . وأن الاسم المعروف به لدى الجماعة هو الحاج^(٣٦) .

* وبعد انتهاء النيابة من تحقيقاتها أخلت عدد ٢٦ من المتهمين الى قاضى الاحالة وهم :

١ - حسين توفيق أحمد :

٢٦ سنة - طالب بمدرسة فؤاد الأول الثانوية .

٢ - محمود يحيى مراد :

٢٢ سنة - طالب بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول

٣ - محمد أحمد الجوهري :

١٩ سنة - طالب بمدرسة فؤاد الأول الثانوية .

(٣٩) دار الوثائق - الداخلية - تقارير امن - مقتل امين عثمان

وايضاً :

Donald Reid : op. cit., p. 634.

(٤٠) المتحف القضائى : قضية اغتيال امين عثمان ص ٢٢٥ .

- ٤ - عمر حسين أبو علي :
- ٢٥ سنة - مدرس بمدرسة الأعيان عمر طرسون الابتدائية - شبرا
- ٥ - السيد عبد العزيز خميس :
- ٢٠ سنة - طالب بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول
- ٦ - محبوب علي محبوب :
- ٢٠ سنة - طالب بمدرسة الدواوين الثانوية
- ٧ - محمد أنور السادات :
- ٢٨ سنة - مقال نقل بالسيارات
- ٨ - محمد ابراهيم كامل :
- ٢٠ سنة - طالب بكلية الحقوق جامعة فؤاد
- ٩ - سعد الدين كامل :
- ٢٢ سنة - محام تحت التمرين
- ١٠ - محمد محمود كريم :
- ٢٢ سنة - طالب بكلية الهندسة جامعة فؤاد
- ١١ - نجيب حسين فخرى :
- ٢٢ سنة - طالب بالمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية
- ١٢ - مدحت حسين فخرى :
- ١٩ سنة - طالب بالسعيدية الثانوية
- ١٣ - سعيد توفيق أحمد :
- ١٧ سنة - طالا بمدرسة فؤاد الأول الثانوية
- ١٤ - مجدى عبد العزيز أبو سعده :
- ١٩ سنة - طالب بالمدرسة السعيدية

- ١٥ - أحمد وسيم خالد :
١٧ سنة - طالب بالمدرسة السعيدية الثانوية
- ١٦ - مصطفى كمال حباشة :
١٧ سنة - طالب بالمدرسة السعيدية
- ١٧ - محمد على خليفة :
٢٢ سنة - طالب بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول
- ١٨ - محمد عبد الفتاح الشافعى :
٢٤ سنة - طالب بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول
- ١٩ - عباس محمود المرشدى :
٢٢ سنة - طالب بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول
- ٢٠ - على عزيز دياب :
٢٠ سنة - طالب بمدرسة القبة الثانوية
- ٢١ - أحمد خيرى عباس :
٢٠ سنة - طالب بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول
- ٢٢ - أحمد محمد خليل الطوانى :
٢٠ سنة - طالب بمدرسة المعلمين العليا
- ٢٣ - كامل محمد ابراهيم الواحى :
٢٠ سنة - طالب بمدرسة فؤاد الأول بالثانوية
- ٢٤ - عبد الهادى محمد مسعود :
٢٦ سنة - طالب وموظف بوزارة المعارف
- ٢٥ - جول اسود نعيم :
٢١ سنة - كاتب بنادى سبورتنج

٢٦ - أنور فائق جرجس :

٢٣ سنة - شريك في محف عربو-بور وأخوه شريفو-بور .

وفيما يلي نعرض لالتهم الموجبة لهؤلاء المتهمين

١ - حسين توفيق أحمد

نجل توفيق أحمد باشا وكيل وزارة الدفاع بدأ حياته الدراسية في مدرسة الفرير بباب النوق ثم في سان مارك ثم في الفرير بالخرنفس ثم في مدرسة فؤاد الأول الثانوية .

وغير نسب اليه تهمة قتل أمين عثمان في مساء ٥ يناير ١٩٤٦ عمدا ومع سبق الاصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك مسدسين وقنبلة يدوية وترصد له عند الباب الخارجي للمبنى المحتوى على نادي فيكسوريا ورابطة النهضة وأطلق عليه ثلاثة طلقات نارية^(٤٢) كما نسبت اليه عدة تهم منها :

(أ) الشروع في قتل بعض الأشخاص بأن ألقى صوبهم قنبلة يدوية بقصد قتل من كانوا يتعقبونه للامساك به عقب قيامه بارتكاب جريمته . مما أدى الى اصابة عبد المنعم القباني وجمال عبد الشافي بشظايا القنبلة^(٤٣) .

(ب) الشروع في قتل النحاس باشا بأن ترصد له في الطريق بين سرله والنادي السعدى وأعد لذلك مسدسا وقنبلتين يدويتين ألقى قنبلة منهما على سيارة النحاس باشا أصابت بعض الأشخاص بجروح مختلفة^(٤٤) .

(٤١) المتحف القضائي : قضية اغتيال امين عثمان ص ٢ . ٣ وايضا :
لطفى عثمان : المرجع السابق ص ١٩ - ٢٥ .
(٤٢) المتحف القضائي : قضية اغتيال امين عثمان ص ١٧٧ .
(٤٣) نفسه ص ٤٧٨ .
(٤٤) نفسه ص ٤٨٠ .

(ت) الاشتراك مع بعض المتهمين في اتفاق جنائى بهدف اغتيال النحاس
باشما .

(ث) الشروع مع آخر فى قتل الأومباشى الانجليزى يونج بأن أعد
سدسا واستقر سارة اطلاق منها عدة طلقات نارية عليه بقصد
قتله .

(ج) الاشتراك مع بعض المتهمين خلال السنوات من ١٩٤٤ الى
١٩٤٦ فى اتفاق جنائى الهدف منه قتل رجال الجيش الانجيزى
والمعاونين مع الانجليز من المصريين .

(ح) اشعال النار عمدا فى مدرسة القنصلية البريطانية بالمعادي بأن
وضع بترولا على باب المدرسة فى ١٤ يوليو ١٩٤١ ثم أشعل
فيه النار .

(خ) الاشتراك مع آخر فى اشعال النار فى جراج بالمعادي بهدف
حرق سيارات انجليزية .

(د) الاشتراك مع آخرين فى ارتكاب جنائيات قتل وسرقة بالاكره
بأن اتفقوا على سرقة أسلحة الجيش الانجيزى وقتل رجاله .

(ذ) الشروع مع آخرين فى سرقة سدس الكونستابل فؤاد محمد حسن
بطريق الاكره بأن اعتدوا عليه بالضرب أثناء تواجدهم بسجن
الأجانب .

٢ - محمود يحي مراد :

بدأ حياته الدراسية فى مدرسة الزيتون الابتدائية ثم فى مدرسة
القبه الثانوية وبعدها التحق بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول .

وقد اتهم والده على مراد فى شبابه فى قضية ابراهيم الوردانى ولكن لم
يثبت عليه شيء .

وقد اتهمت النيابة محمود يحيى مراد بعدة تهم هي :

(أ) الاشتراك مع آخرين فى قتل أمين عثمان بأن وتفق الى حوار حسين توفيق أثناء ارتكاب الحادث مسلحا بمسدس إحتيية وسد أزره^(٤٥)

(ب) الاشتراك مع آخرين فى محاولة قتل وكيل الأستاشى ميلتر الانجليزى .

(ث) الاشتراك مع ثلاثة وعشرين متهما فى اتفاق جنائى الهدف منه قتل رجال الجيش الانجليزى وبعض رجال مصر المتعاونين معهم .

٣ - محمد أحمد الجوهري :

بدأ حياته السياسية بمدرسة بنها الابتدائية ثم فى مدرسة فؤاد الأول الثانوية . ونسب اليه الاشتراك فى قتل أمين عثمان باشا وذلك بوعوفه عند ناصية شارعى عدلى ومحمد فريد لتتبيه المتيم الأول عند مقدم سيارة الجنى عليه^(٤٦) كما نسب اليه الاشتراك فى عدة تهم منها :

(أ) الاتفاق مع آخرين على قتل النحاس باشا بأثناء غنسة على سيارته

(ب) الاشتراك مع آخرين فى اتفاق جنائى هدفه قتل الانجليز وبعض المصريين فى حادث سجن الأجانب .

٤ - عمر حسين أبو على :

بدأ حياته الدراسية بمدرسة سعيد باشا الابتدائية بالاسكندرية ثم الرمل الثانوية ثم بالهندسة التطبيقية العليا .

وقد اتهمته النيابة بالاشتراك فى قتل أمين عثمان بطريق الاتفاق والمساعدة وذلك بالوقوف عند ناصية شارع عدلى وميدان ابراهيم باشا لأبلاغ حسين توفيق بمقدم سيارة أمين عثمان كما نسب اليه أيضا

(٤٥) المتحف القضائى : قضية اغتيال أمين عثمان ص ٤٧٨ .

(٤٦) نفسه .

الشروع فى قتل الذين كانوا يطاردون المتهم الأول^(٢٧) وفى قتل النحاس
باشا : والاشترار فى قتل الأومباشى الانجيزى يونج .

٥ - السيد عبد العزيز خميس :

بدأ حياته الدراسية فى مدرسة المنصورة الابتدائية ثم فى السعيدية
الثانوية ثم بكلية آداب جامعة فؤاد الأول واتهم بالاشترار فى قتل
أمين عثمان وذلك بالترصد له عند رابطة النهضة وأبلاغ حسين توفيق
بقدومه : كما اتهم أيضا بالاتفاق على اغتيال النحاس باشا وقتل الجنود
البريطانيين وبعض المصريين .

٦ - محجوب على محجوب :

بدأ حياته الدراسية فى مدرسة الجيزة ثم التحق بالسعيدية
الثانوية واتهم بالاشترار فى الجريمة الأولى والثانية والاتفاق الجنائى
على قتل النحاس باشا وبعض الجنود البريطانيين وعدد من المصريين .

٧ - محمد أنور السادات :

كان فى مدرسة الجامعة الابتدائية بالزيتون ثم فؤاد الأول الثانوية
ثم الكلية الحربية وبعد تخرجه التحق بسلاح الإشارة ثم فصل من وظيفته
فى عام ١٩٤٣ واعتقل فى معتقل الزيتون وتمكن من الهرب .

اتهم بالاشترار فى قتل النحاس باشا وذلك باستئجار سيارة
وأوغوف بها أمام متحف الشمع على مقربة من مكان الحادث لمساعدة
المتامرين على الهرب^(٢٨) كما اتهم بالاتفاق على قتل أمين عثمان وبعض
الجنود البريطانيين فقبض عليه وظل بالسجن لمدة واحد وثلاثين شهرا .

(٢٧) المتحف القضائى : قضية اغتيال أمين عثمان ص ٤٧٨ .

(٢٨) نفسه ص ٢٢٥ .

٨ - محمد ابراهيم كامل :

تخرج فى كلية الحقوق وعمل محاميا . وقد اتهمته النيابة بنفس التهم الموجهة الى زميله السابق . والاشترك فى حادث وضع النار عمدا فى دار القنصلية البريطانية .

٩ - سعد الدين كامل :

عمل محاميا . وقد اتهمته النيابة بنفس التهم الموجهة الى زميله السابقين .

١٠ - محمد محمود كريم :

بدأ حياته الدراسية فى مدرسة قنا الابتدائية ثم فى أسوان الثانوية ثم فى الخديوية فكلية الهندسة .

وقد اتهم بالاتفاق الجنائى على قتل أمين عثمان والنحاس باشا والجنود البريطانيين وعدد من المصريين .

١١ - نجيب حسين فخرى :

كان طالبا بمعهد العلوم المالية والتجارية .

وقد اتهم بالاتفاق الجنائى على قتل أمين عثمان والنحاس باشا وعدد من الجنود البريطانيين وبعض أعوان الانجليز من المصريين .

١٢ - مدحت حسين فخرى :

كان طالبا بالسعيدة الثانوية . وقد اتهم بالاتفاق الجنائى على قتل النحاس باشا وبعض الجنود البريطانيين والمصريين والاشترك فى قتل الأومهاشى الانجليز ميلار .

١٣ - سعيد توفيق أحمد :

سقيف المتهم الأول حسن توفيق . وقد اتهم بالاتفاق الجنائي على قتل النحاس باشا والاشتراراك فى قتل الأوماشى الانجليزى هيلر . وفى الاتفاق الجنائى على قتل الجنود الانجليز وبعض المصريين والاشتراراك فى حادث سجن الأجانب .

١٤ - مجدى عبد العزيز أبو سعده :

وقد بدأ حياته الدراسية بمدرسة المنصورة الابتدائية ثم السعيدية الثانوية وبعدها التحق بكلية الزراعة . واتهم بالاتفاق على قتل النحاس باشا وبعض الجنود البريطانيين وعدد من المصريين .

١٥ - أحمد ونسيم خالد :

طالب بالسعيدية الثانوية .

اتهم بالاشتراراك فى الاتفاق الجنائى على ارتكاب جنائيات قتل ضد الانجليز وسرقة أسحتهم . كما اتهم فى حادث البرم بأنه شرع فى قتل محمد مهدوح السلقانى .

١٦ - مصطفى كمال حبيشة :

اتهم بالاشتراراك فى الاتفاق الجنائى على القتل كما اتهم فى حادث الهرم أيضا .

١٧ - محمد على خليفة

طالب بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول . وقد اتهم بالاتفاق الجنائى على القتل .

١٨ - محمد عبد الفتاح الشافعى :

اتهم بالاتفاق الجنائى على القتل .

١٩ - عباس سخمود مرشدى :

اتهم بالاتفاق الجنائى على القتل .

٢٠ - على عزيز دياب :

اتهم بالتهمة السابقة .

٢١ - أحمد خيرى عباس :

اتهم بالتهمة السابقة وفى حادث سجن الأجانب .

٢٢ - أحمد محد خليل الحلوانى :

اتهم بالتهمة السابقة .

٢٣ - كامل محمد إبراهيم الواحى :

اتهم بالتهمة السابقة .

٢٤ - عبد الهادى محمد مسعود :

تخرج فى كلية الآداب واشتغل فى مهنة التدريس . وقد اتهم بالتهمة

ذاتها .

٢٥ - جول أسود نعيم :

كان بمدرسة الفرير واشتغل فى شركة الهواء السائل واتهم بالتهمة

السابقة .

٢٦ - أنور فائق جرجس :

تعلم فى مدرسة الفرير بالخرنفس ، ثم التحق بمعهد ماركونى

للاسلكى وتطوع فى الجيش البريطانى ، واشترك فى معركة العلمين أثناء

الحرب الثانية وبعدها عمل فى تجارة أجهزة الراديو واصلاحها .

وقد اتهم بأن اشترك مع حسين توفيق المتهم الأول بوضع الذئب
عمداً في سيارة مسر تسنتون .

ومن قائمة المتهمين يتضح أنهم في معظمهم كانوا من طلاب الجامعات
والمدارس . وأن أعمارهم متقاربة في سن يتراوح بين العشرين والثلاثين
وبمعنى آخر فهم أبناء الجيل الذي نشأ ليرى احكام السيطرة البريطانية
على بلادهم وعلى كل حال فقد أخذ قاضي الاحالة ملف القضية بما عيه
من مستندات ووثائق وأدلة الى منزله في حي الطلبة لدراسته . وبعد
اضلاعه على الملف المذكور كلف أحد الحجاب باعادة الملف الى المحكمة في
اليوم السابق على موعد القضية فذهب حاجب المحكمة ومعه دراجة لهما
حصاة من الخلف الى منزل قاضي الاحالة فسلمه القاضي دوسيه القضية .
وتقدم الحاجب بتبثيته على حمالة الخلفية . وأخذ وجهته الى دار المحكمة
عن طريق شارع محمد علي . ولم تمض لحظات على ذلك حتى أسرع
سيارة خضراء بانزال شاب حاول اختطاف دوسيه القضية . ورغم أنه لم
ينجح في محاولته فقد أدت محاولة الاختطاف الى تناثر أوراق القضية
في الشارع وصراخ الحاجب . ونتيجة لما حدث تجمع الناس على صراخ
الرجل وانكب بعضهم على الأوراق المتناثرة يجمعونها من هنا وهناك
دون أن يعرفوا شيئاً عنها أو عن مدى أهميتها وانطلق بعض آخر من
الناس وراء الشاب الذي حاول اختطاف الأوراق وهو يلوذ بالفرار حتى
تمكنوا من اللحاق به .

وعن هذه الواقعة ذكر الجزار في مذكراته أن الملف الذي سلم
للحاجب لينقله على حمالة الدراجة الى المحكمة هو أصل لا تنسخ عنه
صور الا بأمر من محكمة الجنايات وليست له نسخة أو صورة أخرى (٤٩) .

وقد يدعونا ذلك الى التساؤل عن الهدف من محاولة اختطاف ملف
القضية والى أى جهة ينتمى المختطفون ؟

(٤٩) روز اليوسف : العدد ١٤٤٢ في ٣٠ يناير ١٩٥٦ .

الواقع أنه إذا كانت عملية اختطاف ملف القضية قد نجحت وتعدت أوراقها بما فيها من أقوال المتهمين والأخلة والابنات التي تثبت ادانتهم فان هذا كان سيؤدي الى تمييز القضية لأنه لا يمكن تقديم المتهمين الى المحاكمة الا بعد تحقيق جديد قد لا يرتبكون فيه بأقوالهم السابقة أو بما عليهم من أدلة في التحقيق .

ولخطورة ماحدث أسرع رجال النيابة والبوليس الى مكان الحادث للاطمئنان الى أن ملف القضية لم ينتقص منه شيئاً ، وبعد أن جمعت أوراق القضية من يد الأهالي ومن الشارع رتب حسب ترقيمها وتحقيق وتائمها فاتضح أنه لم يفقد منها شيء . والواضح أن مختطفى ملف القضية كانا من أعضاء الجمعية السرية التي ينتمى اليها حسين توفيق^(٥٠) وأنهما قاما بذلك لاختفاء معالم القضية . وما قد يكون ثابتاً في أوراقها فانه بعد القبض على صاحب السيارة الخضراء الذي أنزل من سيارته الشاب الذي حاول خطف دوستيه القضية اتضح أنه الضابط السابق حسنى عزت^(٥١) أحد أعضاء التنظيم والذي اعترف حسين توفيق أثناء التحقيق معه بأنه ضمن أعضاء الجمعية الوطنية السرية .

وقد بدأت محكمة جنابات مصر فى محاكمة المتهمين يوم ١٢ فبراير ١٩٤٧^(٥٢) وسط حشد كبير من الشهود والحاضرين الذين كان منهم بعض الوزراء وكبار رجال السياسة ومن هؤلاء ، على ماهر . واسماعيل صدقى ، و ابراهيم عبد الهادى . ومصطفى النحاس . ومكرم عبيد . وحسين سرى . وحافظ رمضان ، ومحمد حسين هيكل ومحمد لطفى جمعه^(٥٣) وآخرون كما

(٥٠) . وهما حسين عزت الضابط السابق وصاحب السيارة التي طاردت حاجب المحكمة .

(٥١) روز اليوسف : العدد السابق . مذكرات الجزائر .

(٥٢) قدمت قضية اغتيال امين عثمان الى محكمة جنابات مصر نحت . تم

١١٢٩ جنابات عابدين ١٩٤٦ .

(٥٣) رابع لطفى جمعه : محمد لطفى جمعه . القاهرة - الهيئة المسرية

العامة للكتاب ١٩٧٥ من ١٠٠ ومابعدها .

ترافع عن المتهمين في هذه القضية أكبر محامى مصر وأشهرهم من مختلف
الانتماءات السياسية لأنها كانت كما ذكر البعض من أضخم القضايا
التي شهدها القضاء المصرى (٥٤) .

وعندما بدأت المحكمة فى استجواب المتهمين أنكروا جميعا اتهم
التي نسبت اليهم كما ذكر بعضهم أن النيابة أجبرتهم عن طريق التعذيب
أن बदلوا بأقوال غير مطابقة للحقيقة ، ومن هؤلاء المتهم عمر حسين
أبو على ، والمتهم أنور السادات فقد ذكر الأول أن أقواله فى التحقيق
« أمنتها النيابة عليه بتأثير وتعذيب وتهديد » وأوضح الآخر أن كل ماورد
فى التحقيقات باطل ومن تليف البوليس .

أما عن مدى القضية على رأى العام فى مصر فقد شغلته وأثارت
انتباهه وانقسمت مواقف الصحف اليومية والاسبوعية بين مؤيد ومعارض

وفى أثناء محاكمة المتهمين بدأ الأستاذ أنور حبيب ممثل النيابة
مرافعته بالهجوم على الانجليز بقوله « ان يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ سيظل
وصفه عار فى جبين الامبراطورية البريطانية . وسيظل دليلا صارحا على
البربرية التي هوى اليها الانجليز فى ذلك اليوم الأغبى الكالح وسنظل
نلعن الانجليز أبد الدهر ماداموا محتلين بلادنا » كما طالب ممثل النيابة
بانجلاء ووحدة وادى النيل وما أن سمع المتهمون والشهود هذا الكلام
حتى صفقوا وهلوا وهتف بعضهم للنيابة صاحبة الدعوى فى الجمعية
المعمومية وصاحبة قرار الاتهام (٥٥) ونتيجة لذلك حضر النائب العام للجلسة
الثانية وحاول تحط كرامة الأستاذ أنور حبيب مما أدى الي هياج الدفاع
وعدد من المتهمين منهم حسين توفيق وأنور السادات وعمر حسين أبو على
وسعد كامل ومدحت فخرى . وقال أنور السادات موجها الكلام الى النائب

(٥٤) عن أسماء هؤلاء المحامين . انظر : المتحف القضائى قضية
اغتيال امين عثمان . ص ٥٤ .

(٥٥) روز اليوسف : العدد ١٤٤٥ فى ٢٠ فبراير ١٩٥٦ .

العام « ازاي النائب العام المصرى الوطنى عزيز يسحب التلام ده ..
يا سعاده النائب العام انك مصرى والجميع وعلى رأسهم رئيس المحرمة
يرددون أماني المصريي . وهى وحدة وادى النيل والجبل اسم .
والقرائى باشا قال فى مجلس الأمن ان الانجليز أصومن وتمارسه
فنائى أنت تسحب هذا الكلام .. يجب عليك أن تستأقيل وتمزل عن
الكرسى » .

وقال حسين نوفيى « عار عليك يا حفرة النائب العام ان تسحب
هذا الكلام الوطنى .. كن شجاعا ولا تخشى شيئا » واستمر هياج
المتهمين وعلت الأصوات . وحاولت المحكمة أسكات المتهمين وتمهيدتهم
ونتيجة لذلك رفعت المحكمة الجاسة للاستراحة . ولما عادت الجاسة الانعقاد
لم يعد النائب العام الى القاعة . بل وقف أنور حبيب ليستكمل عرافته (٥٦)

وفى أثناء نظر القضية حاول سبعة من المتهمين المودعين فى غرفة
واحدة فى سجن الأجانب الهرب فظرقوا باب السجن من الداخل . ولما
فتحه لهم الكونستابل فؤاد محمد حسن المعين لحراستهم انقضوا عليه
وجذبوه الى داخل غرفة السجن وأغلقوا عليه ابواب وانهلوا عليه ذريبا
« بقلة ماء » ثم ألغوه على الأرض محاولين الاستيلاء على مسدسه
فبيستعينون به على الفرار فاستغاث الكونستابل وحصر كل جهده فى
المحافظة على مسدسه حتى لا يستولى المتهمون عليه؛ ولما جاء العسكرى
الذى يساعد الكونستابل فى حراسة هذا الدور وحاول فتح ابواب لم
يستطع فاستغاث بحراس السجن الذين قاموا بانقاذ الكونستابل
واعادة الأمور الى نصابها (٥٧) .

(٥٦) لطفى عثمان : المرجع السابق ص ٢٠٩ - ٢١١ .

(٥٧) المتحف القضائى : قضية اغتيال امين عثمان ص ٤٨٥ وايضا الاهرام
العدد ٢١٨٩٠ فى ١٩٤٦/٢/٢٨ تحت عنوان سبعة من المتهمين يحاولون
الهرب ويعتدون على الكونستابل الحارس .

وظلت المحكمة تعقد جلسات عدّة شهور . وقبل أن تصدر احكامها على المتهمين استطاع حسين توفيق المتهم الأول غي القضية أن يفلت من قيوده ويفر هاربا بعد ظهر الأربعاء ٩ يونية ١٩٤٨ أى قبيل صدور الحكم عليه . وقد أخطرت المحكمة فى جلسة ١٠ يونيو بهروب المتهم والسؤال الذى يطرح نفسه هو كيف حدث ذلك الهروب وهل كان مدبرا ومحددا له يوم ٩ يونية ١٩٤٨ أو أنه كان انتهازا للفرصة سانحة وأين ذهب حسين توفيق بعد هروبه ؟ •

لقد ملأت الشائعات والأقاويل أنحاء البلاد حول هروب حسين توفيق . كما تعددت الروايات حول هذا الموضوع ، وقبل أن نتعرض لهذه الروايات نذكر أن ادارة السجن كانت قد وافقت على السماح لحسين توفيق بالتردد على عيادة الدكتور جورج بطرس صبيب الأذن والأنف والحنجرة بشارع ابراهيم باشا لعلاج حنجرته من آلام لحقت بها على أن يرافقه فى ذلك بعض الحراس •

وفى يوم الأربعاء التاسع من يونيو ١٩٤٨ . وفى نحو الساعة التاسعة والتت صباحا قصد الملازم أول كمال الدين عرفه وجنديان أحدهما مسلح الى سجن مصر ، وتسلموا حسين توفيق ليصحبوه الى العيادة . وفى تمام الساعة الأولى بعد ظهر ذلك اليوم خرج الضابط والجنديان وحسين توفيق من عيادة الدكتور جورج وفى الساعة الخامسة تلت وزارة الداخلية أول بلاغ عن هرب حسين توفيق •

وكانت الرواية الأولى كما ذكرها الضابط عن فرار حسين توفيق هى أنه عقب خروجه من العيادة بعث أحد الجنديين ليحضر سيارته أجرة ونقل حسين الى السجن . وغيا هو واقف ينتظر السيارة لمح شيخه يعبر شارع ابراهيم باشا الى الاغريز الآخر بين السيارات الراضحة

والغادية . وعندما تبينه عرف أنه حسين توفيق . ولما هم به الاحتته واعتقاله كان قد اختفى عن ناظره .

أما الرواية الثانية فقد جاءت بعد محاولات عديدة لاقناع الضابط بان يذكر الحقيقة ، وهى أنه عقب خروجه من العيادة مع حسين والجديدين وجد سيارة والد المتهم تنتظرهم ، فترجاه حسين بان يسمح له بتناول الغذاء مع أسرته ، فقبل الضابط رجاءه وركب مع السيارة وصحبهما الجديان الى مصر الجديدة حيث منزل والد المتهم^{١٩٩} ثم جاس الضابط مع المتهم وبعض أفراد أسرته فى حجرة المكتب بينما انتظر الجديان فى حديقة المنزل ثم مالبتت السيدة سميرة عزمى ابنة تقيفه توفيق أحمد باشا أن دعتهما الى داخل المنزل . وكان والد المتهم غائبا عن المنزل . وفى أثناء جلوسهم فى حجرة المكتب عرضت والدة المتهم على الضابط صور ابنا عندما كان صغيرا . وفى تلك اللحظة دق جرس التليفون فخرجت السيدة سميرة للرد عليه ، واستأذن حسين من الضابط لكى يدخل دورة المياه فسمح له . وعندئذ فتح حسين بابا صغيرا على أنه باب دورة المياه ومضت فترة دون أن يعود فبدأت الشوك تنتاب الضابط فقام وفتح الباب الذى دخل فيه المتهم فوجدوه يوصل الى فرنده . وعندئذ أحس الضابط بالخدعة ، فجن جنونه وأخذ يبحث عن المتهم فى كافة أرجاء المنزل ولكن دون جدوى فقد هرب حسين توفيق المتهم الأول فى القضية من المنزل . ونظرا لخطورة ماحدث على الضابط حاول الانتحار بان أخرج سدسه وصوبه نحو رأسه وصاح « ان لم تحضروا حسين غسأطلق الرصاص وانتحر » فسارعت والدة المتهم تهدىء من روعه . واتصت تليفونيا بزوجها تطلبه بالحضور على عجل . فحضر توفيق باشا وأخذ فى اقناع الضابط بالعدول عن الانتحار ، واتفق جمعه على أن يذكر أثناء التحقيق معه أن الهرب حدث فى العيادة وليس فى المنزل ، ولما خرج الضابط ليبلغ الحادث للجهات المختصة اتصل توفيق باشا بوكيل وزارة

(٥٩) المتحف القضائى : قضية اغتيال امين عثمان ص٤٧٦ .

الداخلية وأبأغه بالحادث على حقيقته^(٦٠) ونتيجة لذلك أصدرت وزارة الداخلية قراراً بمنح مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه لكل من يصبذ حسين توفيق ويسلمه للحكومة . كما عدت بعقوبات رادعة على كل من يخفيه أو يساعد على اخفائه أو يتضح أنه ساعده على الهرب .

وفى أثناء التحقيق . وبعد يومين من الحادث تلقى اصسان عبد القدوس خطاباً بالبريد من حسين توفيق قال له فيه « عندما تصنك رسالتي هذه أكون فى طريقى الى فلسطين لأساهم فى تطهير الأرض المقدسة من المعاصبات الصهيونية ، وقد يظن بعضهم أنى تركت السجن فراراً من وجه العدالة ولكن ليعلم هؤلاء انى ما أقدمت على هذا العمل الا لأتمكن من مواصلة الكفاح ضد الاستعمار واذنابه فما كنت لأخشى يوماً ما حكم القضاء الا اذا كانت الوطنية جريمة يعاقب عليها القانون^(٦١) .

وقد اهتمت النيابة بهذا الخطاب . وندبت بعض الخبراء لمصاهاة خطه بخط حسين توفيق فاتضح أنه كتبه بخطه فعلا وان كان المحققون قد رجحوا أنه كتبه لجرد التخلييل^(٦٢) .

وعلى كل حال فقد ظل حسين توفيق مختفياً أو مسموحاً له بالاختفاء حتى قبض عليه فى سوريا^(٦٣) واعتبر هناك لاجئاً سياسياً ليس لحكومته حق المطالبة فى تسليمه^(٦٤) .

(٦٠) لطفى عثمان : المرجع السابق ص ٢٩٨ - ٣٠٠

(٦١) روز اليوسف : العدد ١٤٤٥ فى ٢٠ فبراير ١٩٥٦ .

(٦٢) لطفى عثمان : المرجع السابق . ص ٣٠١ .

(63) Donald Reid : op. cit, p. 634.

(٦٤) روز اليوسف العدد ١١١٨ فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٩ تحت عنوان « رصاصات فى تاريخ مصر » . وقد اتهم حسين توفيق بعد ذلك وهو فى دمشق بالاعتداء على الكولونيل سترلنج مراسل التايمز وأحد الجواسيس الانجليز . انظر العدد ١١٢٣ من روز اليوسف بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٠ كما اتهم بالاشتراك فى محاولة اغتيال الشيشكى مساعد رئيس هيئة اركان حرب الجيش السورى .

للتفاصيل انظر صوت الأمة العدد ١٤٤٠ فى ٥ ابريل ١٩٥١ تحت عنوان « حسين توفيق يعترف بمحاولة اغتيال الشيشكى » .

ان هروب حسين توفيق قبل محاكمته وذهابه الى سوريا والتبادل
فى التبليغ عن هروبه مدة تزيد عن الأربعم ساعات يوضح لنا مدى
التساهل مع المتهمين فى قضية اغتيال أمين عثمان لدرجة أن وصل الأمر
الى السماح للمتهم الأول بمغادرة السجن الى عيادة الطبيب المعالج
له دون أن يضع حراسه القيد الحديدى فى يده مما يدفعنا الى التساؤل
عن أسباب ذلك ؟ وهل كان للقصر الملكى دور فى تجميع هذه القضية
خصوصا وان أمين عثمان كان الرجل الوحيد الذى كان يعرف باحداث
؟ فبراير قبل وقوعها .

والواضح أن القصر لم ينس ماحدث له من مهانة فى ٤ فبراير
وانه كان ينتهز كل فرصة لتذكير الجماهير بتواطؤ الوفد مع الانجليز
وتولية الحكم على حرابهم ، ومع أن الأوراق التى بين أيدينا لا تؤكد أى
دور للقصر فى تجميع القضية فاننا لا نستبعده (٦٥) .

وعلى كل حال فقد استمرت محاكمة المتهمين فى القضية برعم هروب حسين
توفيق وتابعها الرأى العام ، وعندما انتهت المحكمة من دراسة القضية أصدرت
أحكامها فى ٢٤ يوليو ١٩٤٨ فحكم على المتهم الأول حسين توفيق أحمد
غيابيا بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . وكانت هذه أقصى عقوبة
حکم بها على أحد من المتهمين فى هذه القضية إذ حكمت المحكمة على كل
من يحيى مراد ومحمود الجوهري وعمر حسين أبو على والسيد خميس
بالسجن خمس سنوات كما حكمت على كل من محبوب على ومحدث
حسين فخري وسعيد توفيق وسليم خالد ومصطفى حبيشه بثلاث سنوات
مع الشغل وحبس محمود محمد كريم سنتين مع الشغل وحبس كل من
محمد على خليفة ومحمد عبد الفتاح الشافعى سنة مع الشغل وحبس
أحمد خيرى عباس شهرا مع الشغل وبراءة كل من اليوزباشى أنور
السادات ومحمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل ونجيب فخري وعباس

(٦٥) يؤيد هذا الرأى ويؤكده Vatikiotis فى كتابه
Nasser and his generation. New York 1978. p. 102-103.

المرشدى وعزيز دياب وأحمد خليل الحلوانى وكامل الواحى وعبد الهادى
مسعود وجول أسود وآثور فائق من التهم المنسوبة اليهم^(٦٦) .

وتحايلا لما سبق يتضح أن حادث اغتيال أمين عثمان كان حادثا
سياسيا قام به بعض الشبان الوطنيين ضد من اعتبروه عملاء الانجليز
فى مصر . وبه معنى آخر أن أمين عثمان ذهب ضحية معتقداته السببية .
اننى أفصح عنها أكثر من مرة فى صراحة نالت سخط الكثيرين ورض-
التقليدين فقد تصايق الوطنيون من انتقاد أمين عثمان للشباب المصرى
واتهامه نهم بالاستسلام لكل مايقال ، والاعتماد على زعمائهم أكثر من
الاعتماد على أنفسهم واعلانه أنه لا يوجد فى مصر رأى عام بالمرّة وأن
ذلك يتسبب فى استهتار الزعماء بالشعب لأنه ليس هناك رأى عام
يرهبونه^(٦٧) يضاف الى ذلك أن أمين عثمان اتهم المصريين بأنهم لا يحترمون
أنفسهم وينتقمهم التعاون والغيرة على المصلحة العامة^(٦٨) موضحا
بأن الانجليز يفضلون دائما الاستجابة الى الشعوب المتحدة الكلمة والننى
تعرف كيف تحطمهم على احترامها . وانهم لا يحترمون ارادة الذين
لا يعرفون كيف يحرمون أنفسهم وحقوق وكرامة وطنهم^(٦٩) وعن رأى
أمين عثمان فى السياسيين المصريين قال « نحن فقراء فى السياسيين »
ويجب أن نحرص على أن نحشد لخدمة مصر كل سياسى مهما اختلفت
نزعته الحزبية^(٧٠) .

(٦٦) المتحف القضائى : قضية امين عثمان ص ٤٩٠

وايضا : لطفى عثمان : المرجع السابق ص ٣١٨ - ٣١٩ .

(٦٧) آخر ساعة المصورة : العدد ٥٤٤ فى ١١ مارس ١٩٤٥ تحت
عنوان « مصر لا تعجب أمين عثمان » .

(٦٨) المصور : العدد ١١٠٨ فى ٤ يناير ١٩٤٦ تصريح لامين عثمان
تحت عنوان « لسنا اقل من الانجليز » .

(٦٩) آخر ساعة المصورة : العدد ٥٥٢ فى ٦ مايو ١٩٤٥ تحت عنوان
« امين عثمان يقول » .

(٧٠) آخر ساعة المصورة : العدد ٥٥٥ فى ٢٧ مايو ١٩٤٥ .

وقد وُطد أمين عثمان علاقته بالانجليز وساند بقاءهم في مصر لدرجة أنه قبيل اغتياله بساعات كان في ضيافة اللورد كيلرن المندوب السامي البريطاني (٧١) .

وعلى كل حال ورغم المآخذ التي أخذها الوطنيون على أمين عثمان فليس هناك شك في أنه كان سياسيا له دور في صفوف السياسة المصرية . وانه كان يقوم بدور « الفرملة » لرأب الصدع الذي كان يظهر بين الانجليز والوفد في بعض الأحيان ، وانه كان مثالا للشباب الذكي النشيط الذي استطاع أن يصعد السلم قفزا الى آخر درجاته . نقد اتهمه البعض بالمرور والخيانة ، وذكره البعض الآخر بأنه كان كارها للوطنية الرخيصة التي تقوم على التفرير بالمواطنين ودفعمهم في النهاية الى طريق الفشل (٧٢) .

والواضح أن سياسة أمين عثمان لم تؤسس على المعالاة في المطالب والأطماع الوطنية بل كان سياسيا معتدلا له خطته وأسلوبه في السياسة وكان شجاعا في ابرازهما والعمل على تحقيق منطقته ، فقد حاول التوفيق بين حقوق مصر في الاستقلال ومركز انجلترا في الشرق الأوسط ، مما أوقعه في خلاف سياسي مع كثير من الزعماء السياسيين في عصره . لذلك اتهمه البعض بالخيانة .

لقد أدت سياسة أمين عثمان الى التوفيق بين السياسة المصريين والانجليز ، ونتج عنها نجاح عقد معاهدة ١٩٣٦ بعد تكرار فشلها عدة مرات وكانت هذه المعاهدة هي أقصى ماكانت تسمح به انجلترا للمصريين في ذلك الوقت ، ولكنها لم تكن المعبرة عن آمال الشعب المصري آنذاك .

(٧١) انور السادات : البحث عن الذات من ٧٢ .

(٧٢) المصري : العدد ٣١٢١ في ١٦ يناير ١٩٤٦ تحت عنوان « تنسلة الديمقراطية » .

ان الاختلاف فى الرأى أمر حيوى وجوهرى ، وحرية التعبير ظاهرة
صحبة تشيح لجميع الجوانب أن تعيد حساباتها ومواقفها بما قد يفيد الوطن
وتضامه .

وفى رأينا أن سفك الدماء فى حد ذاته أمر بغيض وحل المشكلات
القومية لاياتى عن طريق تصفية المعارضين بسفك دماهم كما حدث لأمين
عثمان بل يأتى عن طريق المحاوره والمناقشات التحليلية الناقدة ، وتوضيح
وجهات النظر ؛ لأن الاغتيال يولد فى المجتمع جو من الارهاب ، ويساعد
على قتل حرية الرأى ومصادرتها وتكميم الأفواه ، كما أنه ليس لغة
الشعوب المتحضرة بينما حرية الرأى والمناقشات الموضوعية البناءة ،
وعرض وجهات النظر المختلفة تدعم الاطمئنان بين كافة المواطنين وقديما
قالوا الاختلاف فى الرأى لايفسد للود قضية .

وعلى كل حال فقد ذهب أمين عثمان ضحية دعتقاته والشائعات
المروجة ضده من خصومه قبل أن تسنح له فرصة الاتصال بالجماهير
لتوضيح أفكاره ووجهات نظره .

الملاحق

ملحق رقم (١)

قضية أمين عثمان^(١)

كان يبلغ من العمر ٤٧ عاما عند مقتله

تقلد عدة وظائف هامة فى الدولة كان آخرها وكيلا للمالية فرئيسا
لديوان المحاسبة فوزيرا للمالية فى وزارة النحاس باشا ١٩٤٣ وكان
عضوا فى مجلس الشيوخ .

(١) دار الوثائق القومية - الداخلية . تقارير أمن ١٩٤٦/١/٦ .

وهو أحد المصريين القلائد تعلموا فى اكسفورد ثم عادوا ليقفوا حياتهم على خدمة بلادهم . ويتضح من سيرته سواء فى ميدان السياسة أو فى ميدان التعليم أنه أظهر نبوغا ومقدرة دبلوماسية فائقة فى أمور المفاوضات إذ كان فى سنة ١٩٣٦ سكرتيرا عاما للوفد المصرى الذى وقع المعاهدة ودعاه النحاس باشا ليتولى منصب وزير المالية فى الحكومة الوفدية ٤٢ - ١٩٤٤ وظل فى هذا المنصب الى أن أقيلت الوزارة .

وقد نعى (النحاس باشا) الى المصريين رجلا من أكرم رجال مصر برا ببلاده ووطنه رجلا وهب نفسه للقضية المصرية فكان من خيرة العاملين لتحقيق استقلالها - كرس الشطر الأخير من حياته للعمل لقضية بلاده وساهم بقسط كبير فى اتمام معاهدة التحالف والصداقة والتقريب بين مصر وبريطانيا وخر فى ميدان الجهاد .

الشهود :

عبد العزيز الشافعى . موظف بوزارة المواصلات .

أدلى بآتواله وهو أنه أحد أعضاء رابطة النهضة وكان يتردد على النادى كثيرا ، وقد رأى منذ ثلاثة أيام سابقة على يوم الحادث شابين يحومان حول باب العمارة وينتظران من مدة طويلة ، وذكر انه يعرف أحدهما لأنه نجل أحد كبار الموظفين فى وزارة المواصلات ، وكان هذا الشاب يختلف الى الوزارة كثيرا وأمر النائب العام البكباتى محمد امام بالذهاب الى دار الموظف الكبير تم فتشوها بدقة ، ووجدوا مسدسين فى مكتب شقيقه سعد توفيق من نفس عيار وماركة المسدسين الذين ضبطا بعد الجريمة فى الطريق فألقى القبض على الأخوين . وعرض المتهم على الشاهد عبد العزيز الشافعى بين خمسة عشر شخصا فعرفه ضابط من سلاح الطيران ، وقد ذكر هذا الضابط أنه شاهد هذا الجانى يقف من جانبه وهو يطلق الرصاص ، وقال انه تتبعه حتى قذف بالقنبرة ثم اختفى ، ولما عرض عليه المتهم بين آخرين تعرف عليه وأخرجه من بينهم .

سائق سيارة النائب العام أحمد صبرى :

أدلى بأقواله منها أنه رأى القاتل أثناء فراره حينما كان جالسا فى السيارة فى انتظار مخدومه ، وأنه اذا ووجه به يتعرف عليه وأجريت عطية العرض واخرج المتهم بسهولة .

وبعد يومين من التحقيق حضر رجل قال انه تردد كثيرا على قهوة ثوبار ، وفى أثناء الحادث كان قادما من الجهة المقابلة للقهوة فى فندق الكونتنتنال ، ولما انتقل الى الافريز الواقع فى منتصف الشارع المجاور لموقف السيارات شاهد الجانى ، وهو يعدو ورآه بكل وضوح ورأى أحد الكونستبلات وهو يلاحقه ، وعندما أطلق الجانى النار اختفى الكونستابل بين السيارات خوفا على حياته واحضر المتهم بين آخرين وتعرف عليه .

تقرير الطبيب الشرعى :

أصيب الفقيه برصاصتين فى الرئة اليسرى وثالثة فى البطن ولوحظ أن الرصاص الذى أطلقه الجانى فى الحادث من نوع الرصاص الذى استعمل فى إطلاق الرصاص على الجندى البريطانى ميلر فى الجزيره ، وعلى الجندى كنج فى مصر الجديدة . وعلى بعض الضباط البريطانيين فى المعادى . وأن القنبلة التى انفجرت فى شارع القصر العينى وأصابت سيارة رفعت النحاس باتسا .. فرجح المحققون أن هناك ارتباطا بين هذه الحوادث .

ومعلوم أن العيسوى قاتل أحمد ماهر باشا قال ان عشرين من الأعدان سوف ينتقون من أقطاب مصر ، فأخذ فى مراجعة أقواله من المحاضر الرسمية وخصوصا بعد ما ثبت أن نوع السلاح واحد والقنابل واحدة .

اعتراف المتهم حسين توفيق :

نحن جمعية تدعى انجمنية الوطنية ذات شعب كل منها لا تعرف الأخرى ، وقد نقلت نظام جمعيتنا من بعض كتب موضوعة عن نظام

الجمعيات السرية الروسية والاييرلندية . وعدد الأعضاء حوالي الخمسين .
وسأه النائب العام عن هذه الكتب قال انها كتب قديمة ومزقت
ثم تحدث عن أغراض الجمعية فقال انها ترمى الى قتل كل الزعماء اذنين
يتصلون بالانجليز ، وان زعماء الوقت الحاضر جميعهم يتصلون بالانجليز
لتولى الوزارات والحكم . وقد وقع الاختيار على قتل النحاس باشا
لأنه فى اعتقادنا جلب على البلاد العار لقبوله التعاون مع الانجليز وبتوليهِ
الحكم فى ٤ فبراير وكذلك أمين عثمان باشا ومكرم عبيد باشا اشتراكاً
فى مأساة ذلك اليوم ، ووضعنا الخطط اللازمة لقتله وذهبت عدة مرات
الى الأماكن التى أعرف أنه يتردد عليها فلم أتمكن منه . ولما قرأت أنه
سيذهب الى النادى السعدى فى رأس السنة الهجرية ذهبت الى شارع
القصر العيني ووقفت فى أجزاخانة فيكتوريا . وكنتى وجد تآن البونيس
ينتشر فى هذا المكان وخشيت ان اعتديت على النحاس من هذا المكان أن
أصيب كثيرا من رجال البوليس بدون ذنب وعلى ذلك قررت أن انتقل
الى أول شارع رستم باشا فى انتظار سيارد النحاس باشا . وصرت
انتقل من رصيف الى آخر مدة طويلة . ورأيت سيارة قادمة ولكنها لم
تكن سيارة النحاس باشا التى أعرفها فلم أهتم بها ولكنى سمعت بعد
مرور تلك السيارة هتافا وتصفيقا فأيقنت أنها سيارة النحاس باشا
ولما انحدرت السيارة الى شارع القصر العيني قذفت القنبلة الا أن سيارة
الباشا كانت قد أسرعت تفاديا من سيارة كانت قادمة من جهة القصر
العيني تتبعا سيارة الفتيات اللاتى اصبن بشظايا القنبلة ، وكان بجوارى
فى أثناء القاء القنبلة أزهرى رأتى وقد رفعت يدي فظن أنى أهتف
للنحاس وفعلا هتفت لكى أسلم من ظنونه واندمجت مع المزدحمين حول
النحاس وكنت أفكر فى رميه بالرصاص من قرب ، ولكن الرصاص كان
شديد فلم أثبأ أن أصيب غيره واجلت القتل الى يوم آخر .

محاولة ثانية لاغتيال النحاس :

وأخذنا بعد ذلك نتردد على النادي السعدى لوضع الخطط اللازمة لاغتياله وفكرنا فى نفس النادي ثم عدلنا عنه لاحتمال قتل أبرياء ، وقد حاولنا مرة أخرى الاعتداء على النحاس عندما قرأت فى الجرائد أن الشيوخ الوفديين سيحتفلون بنجاته يوم ٢٧ ديسمبر باحدى فنادق القاهرة الكبرى ورجحنا أن هذا الفندق هو الكونتنتال فأعدنا العدة وذهبنا الى هذا الفندق مثلا وأتتظنا هناك ولكن احدا لم يحضر فذهبنا الى فندق سبرد ثم الى فنادق أخرى فلم نجد شيئا . وعلمنا بعد ذلك أن الحفلة قد تأجنت ، وراقبنا النحاس كثيرا بعد ذلك الا أنه لم يخرج كمادته نفكرت أن أقتل أمين عثمان فيخرج النحاس للاشتراك فى تشييع جنازته وفى أثناءها اقبله .

ولما نفذت الشطر الأول من مهمتى بقتل أمين عثمان لم أتمكن من تنفيذ الشطر الثانى لأن الثيابة قبضت على ، ولو كان أعضاء الجمعية قد علموا بنبأ القبض على لنفذوا هم قتل النحاس فى الجنازة .

ولما سأل النائب العام المتهم عن شركائه اعتذر عن الإفصاح بشيء وقال انه لايملك ذلك وانهم على العموم لايعرفون بعضهم بعضا كمجموعة وانما كل شعبة تعرف أعضاءها فقط وليس للشعبة عدد معين ففى تتراوح بين ثلاثة وسبعة أعضاء ، وقد قدم محاميه . رشدى عريضة الى النائب العام يذكر فيها أن البوليس السياسى ارقق أعصابه بإبلاغه بأن والدته مريضة وانه من صالحه وصالح والده الاعتراف ، ولما اطع المتهم على هذه العريضة كتب عليها بخط يده أنه اعترف بمحض ارادته وليس لأحد تأثير عليه وانه باعترافه هذا يعتمد على عطف الرأى العام عليه وعلى زملائه .

واعترف المتهم على العنمو محمود يحيى مراد نجل الأستاذ على مراد الذى سيأتى ذكره فى نهاية هذا التحقيق وكان اعترافه بخط يده فقال

أن محمود يحيى ابن خالته كان معه فى حايث أمين عثمان وعلى هذا الاعتراف ذهب رجال البوليس والنيابة الى منزل محمود يحيى مراد وقبضوا عليه ونشئوا منزله فوجدوا عند مبنديته من طراز قومي دفن جزء منها فى حديقة منزله والجزء الآخر مخبأ فى جملون المنزل .

اعتراف الزيك : بعد مدة اعترف محمود يحيى أنه كان يحمل مسدسا وان مهمته كانت مساعدة حسين توفيق على الهرب عقب اطلاق الرصاص ولم يعرف شيئا آخر ، وبقي مدة على هذه الحالة ولم يشأ أن يعترف على آخرين .

واعترف حسين توفيق بعد ذلك على آخرين منهم محمد على خليفة ومحمود كريم وسيد عبد العزيز خميس ومحمد عبد الفتاح الشافعي ومحمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل المحامى ابن اخت الأستاذ فتحي رضوان وعمر حسن أبو على واليوزبائى أفور السادات وحسن عزت المبحالين للاستبداد والذين كانوا معتقلين فى أثناء الحرب مع عزيز المصرى والراقصة حكمت فهمى ، ولما قبضت النيابة عليهم أنكروا جميعهم فى بادىء الأمر ثم عاد بعضهم واعترف وهم محمود على خليفة ومحمود كريم وسيد عبد العزيز خميس ومحمد عبد الفتاح الشافعي وعمر حسن أبو على وبعد مدة اعترف حسين توفيق على آخرين وهم محمود الجوهري ومدحت فخرى وعباس المرشدى وأحمد عباس ومحبوب على ومحمد أحمد الطوافى وكامل ابراهيم ، وقد أيد اعترافه بعض المقبوض عليهم كما اعترف بعضهم وأسفر التحقيق على أن الجمعية تكونت فى البداية لاغتيال القوات البريطانية ثم اتجهت الأنظار لاغتيال الزعماء الذين يتعاونون مع الأعداء .

وقد اعترف مصطفى كمال بأنهم كانوا يسرقون السيارات لاستعمالها فى الاعتداء على الانجليز ثم يتركوها فى الطريق ، ثم اعترف على المكان المودع فيه السلاح وأرشد عنه وهو فى أحد فجوات جبل القطم ، وقد عثر فيه على ١٢ قنبلة يدوية ، ٦ مددسات ، ٦٠٠ رصاصه وقد اعترف به

حسين توفيق بأن-اليوزباشى أنور السادات أحضر له بعض القنابل
اليدوية من ضابط طيار بالجيش المصرى يدعى طلعت بن عبد الوهاب
بن طلعت باشا وعند سؤال محمود طلعت أنكر .

ملحق رقم (٢)

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء بشأن اغتيال أمين عثمان
وصرف معاش لأسرته^(١)

وزارة المالية

رقم ١ / ٩٧٦ مالية

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

توفى المغفور له أمين عثمان باشا فى ٦ يناير ١٩٤٦ على أثر
الاعتداء الذى وقع عليه فى اليوم نفسه ، وكان رحمه الله وزيراً للمالية
لغاية ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وشغل قبل ذلك منصب رئيس ديوان المحاسبة
ومناصب أخرى كبيرة فى الدولة .

وكان يستولى ابتداء من ٩ أكتوبر ١٩٤٤ عن مدة خدمته البالغة
٢٩ يوم ، ٤ أشهر ، ٢٠ سنة على معاش شهرى قدره ٧٢١ مليماً ٨٤ جنيهاً
يؤول منه لأرملته اللادى كاتلين جريجورى مالوى ٧٧٠ ملم ، ٣١ جنية
فى الشهر وهو قيمة ثلاثة أثمان معاش زوجها أما كريمته السيدة عائشة
عثمان فلا تستحق عن الفقيد معاشاً لأنها تزوجت فى حياة والدها ولو
كانت غير متزوجة فكان يبلغ نصيبها فى المعاش ١٨٠ مليم ، ٢١ جنية
أى ربهه . كما لا يستحق فى معاشه شقيقتاه السيدتان منيرة هانم

(١) دار المحفوظات . ملف ٥٤٣٥٦ . دولا ب ١٠٠ رف ٣ . ٥٤٣٥٦ .

وزينب مانم طليقا لقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذي كان المورث
معاملا به . وعلى ذلك فجزء المعاش الذي يؤول للخزانة يبلغ ٩٥١ مليم ،
٥٢ جنيه شهريا ونظرا لما أداه الفقيد من الخدمات الجليلة للدولة وبراه
بأراملته من بعده ترى اللجنة المالية منحها معاشا شهريا قدره ٤٢ جنيه
وهو نصف المعاش الذي كان يتقاضاه الفقيد وذلك من تاريخ وفاته .

وتتشرف اللجنة برفع رأيها الى مجلس الوزراء للتفضل باقراره

السكرتير الرئيس

امضاء امضاء

فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٦

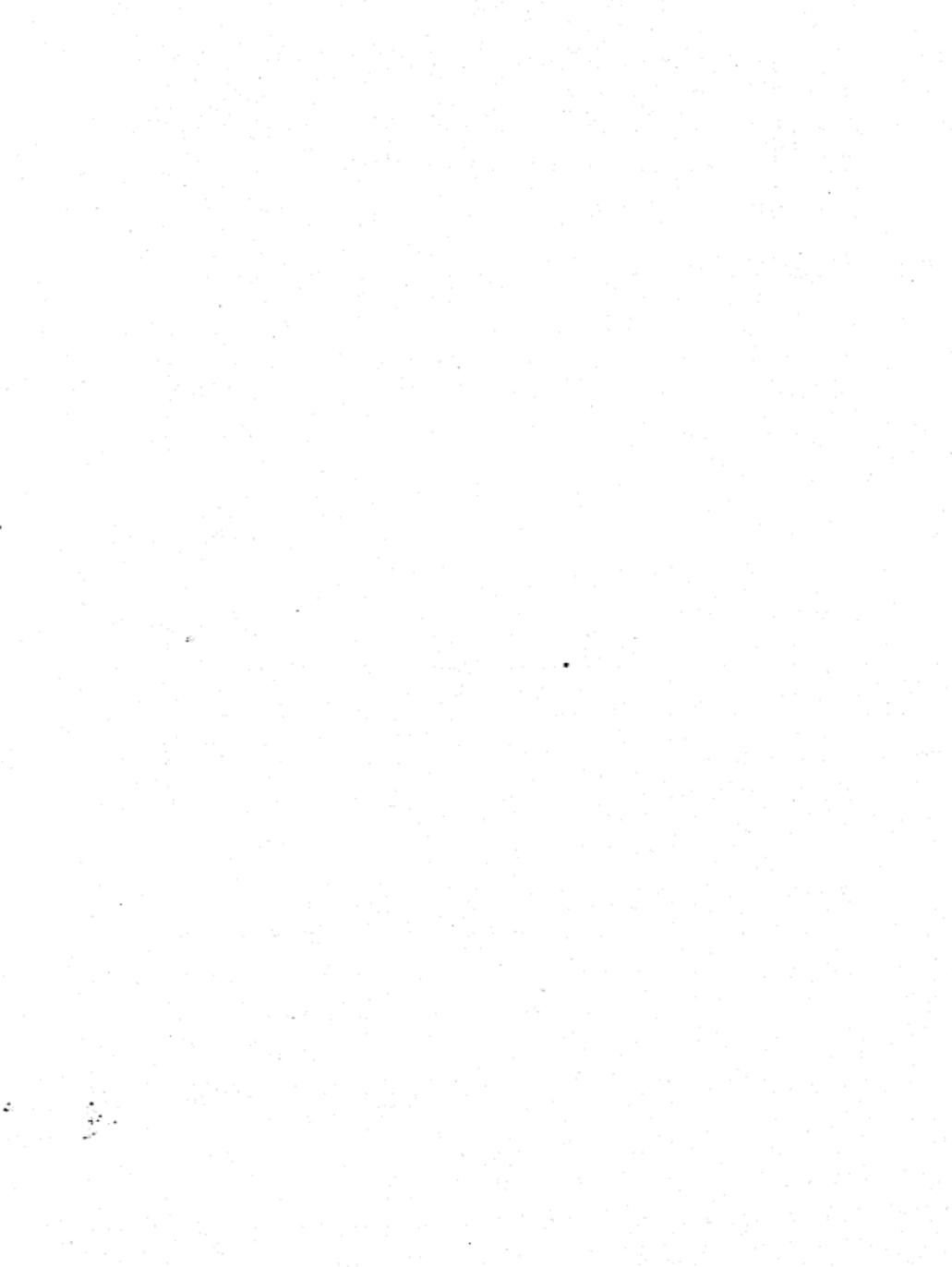
نمرة ١٥٠ - ٣٤ / ٥٣٦

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٢ مارس ١٩٤٦ على
رأى اللجنة المالية المبين فى هذه المذكرة . على أن يكون المعاش الاستثنائى
٥٠ جنيه شهريا .

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقى



اغتيال الشيخ حسن البنا

قبل أن نتطرق إلى وقائع حادث اغتيال حسن البنا نذكر أنه جرت محاولات عدة لاغتياله قبل نجاح المتآمرين فى تحقيق مخططهم منها على سبيل المثال:

محاولة الإغتيال التى تعرض لها خلال المظاهرة السلمية التى قادها فى الثانى والعشرين من أغسطس ١٩٤٧ لتأييد حق مصر حين كان النقراشى يعرض القضية المصرية فى مجلس الأمن حيث انطلقت الأعيرة النارية على سيارته من كل صوب واستقرت رصاصة فى ساعده.

ومنها أيضا الانفجار الذى وقع فى المكان الذى كان مقورا أن يتحدث منه الشيخ حسن البنا أثناء قيامه بتوديع كتيبه من الإخوان قبل سفرها للمشاركة فى حرب فلسطين، وتبين أن قنبلة زمنية وضعت لاغتياله.^(١)

ونتيجة لذلك كان الشيخ حسن البنا يحتاط لنفسه كثيرا ويسير غالبا بصحبه حرس ورقابة بوليسية لصيقة ولكن الأيدى المتربصة به كانت وراءها عيون ترقب تحركاته ليل نهار وتتبع خطواته أينما سار وتضع التلفونات الخاصة به وبجميع الإخوان المسلمين تحت المراقبة، وكانت هذه الأيدى المتربصة قوية تدعمها رعوس كبيرة تريد الإطاحة به قبل أن يطيح بها وفيما يلى عرض لواقعة الاغتيال.

^(١) محسن محمد: من قتل حسن البنا، القاهرة، دار الشرق، ١٩٨٧، ص.ص ٤٨٠-٤٨١.

وقائع الحادث:

فى دار جمعية الشبان المسلمين بشارع الملكة نازلى بالقاهرة طلب عبد الكريم منصور صهر المرشد العام من الساعى صالح عوض إحضار سيارة أجره لتوصيل الشيخ إلى منزله فخرج إلى الشارع مناديا على سيارة، ولما أبلغ الساعى بوصول السيارة نزل عبد الكريم منصور مع المرشد وودعهما محمد الليثى الموظف باتحاد اليانصيب بجمعية الإسعاف المجاورة للجمعية حتى الباب، وكان ذلك حوالى الساعة الثامنة والنصف مساءً وخلال ذلك دق جرس التلفون فى مبنى الجمعية لطلب محمد الليثى فأسرع خفير الجمعية يناديه فدخل المبنى،^(١) وبقي المرشد العام وصهره عبد الكريم دون أن يكون فى وداعهما أحد، وبعد أن أدار سائق السيارة محمود نفاى مفتاح بنزين سيارته الأجرة رقم ٣٤٨٦ وقيل أن يحدد الشيخ البنا وجهته تقدم رجل يتردى الملابس البلدية، ويضع شالاً حول عنقه، ويبدو ملثماً لإخفاء شخصيته وحاول الرجل فتح باب السيارة من الجهة التى يجلس فيها المرشد العام وأخذ يطلق عليه النار، فقام المرشد العام فى أرض السيارة مخفياً رأسه بيديه لتفادى الطلقات النارية ولكن الرجل استمر فى إطلاق الرصاص حتى اخترق جسده سبعة أعيرة نارية وجاء رجل آخر يتردى جلاية بيضاء وبالطو وتلفيعة فوق رأسه من ناحية عبد الكريم منصور الذى حاول فتح الباب فقاومه الرجل ليمنعه من الخروج وأطلق عليه رصاصتين أصابت إحداها كتفه والأخرى فخذه.

(١) أوراق القضية: ملف تحقيق النيابة، ص ٢٢.

أما سائق السيارة فلم يصب بسوء لأنه أنبطح على دواسة السيارة التي تهشم زجاجها وأصابته حالة إعياء شديدة.^(١) وفى تلك الأثناء أسرع الليثى على صوت الطلقات النارية إلى الشارع دون أن يجيب على التلفون وأخذ يصرخ مطالباً الإمساك بالجناة فأطلق عليه الرجلين أعيرة نارية مما اضطر الليثى إلى اللجوء إلى مبنى الجمعية مرة أخرى.

ولما أسرع إلى التلفون وجد السماعة مرفوعه، فرد على المتحدث فإذا به المقدم محمد الجزار الذى كان يسأل بما حدث وهل مات المرشد العام أم لا.

ولم يكد صوت الرصاص يتوقف حتى اندفع الشيخ حسن البنا خارج السيارة لتعقب الجناة ولكنهم فروا هارين، فعاد إلى السيارة وهو يترنح بعد أن تركت دماؤه الغزيرة آثارها على مكان الخطوات التى قطعها، وجلس فى السيارة بجوار صهره الذى كان مصاباً أيضاً.

وبعد أن أفاق سائق السيارة من غيبوبته قاد السيارة إلى جمعية الإسعاف وهناك كان البنا متماسكا لقواه يساعد الطبيب فى رفع ثيابه الخارجية للكشف عن مواطن الجراح، وبعد أن ضمد الدكتور محمد طلعت طه طبيب الإسعاف جراحه لوقف النزيف ثم نقل المرشد العام وصهره إلى مستشفى القصر العينى، وأثناء الطريق إلى المستشفى كان المرشد العام يواسى صهره الذى يصرخ ألما قائلاً لاتخف إصابتى بسيطة وبعد أن دخل الشيخ حسن البنا إلى غرفة العمليات بحثوا عن الطبيب المنوب فى قسم الجراحة فلم يجده على

(١) البلاغ فى ١٣ من فبراير ١٩٤٩.

الرغم من أن قوانين المستشفى تلزمه إلا يبرح عمله خلال فترة المناوبة حتى يمكن استدعاؤه لإسعاف الحالات العاجلة، فأرسلت إدارة المستشفى فى طلب طبيب آخر أخذ فى علاج المرشد العام بمساعدة ممرضة وخلال ذلك كان الشيخ البنا فى حالة معنوية قوية ولم يبد عليه وهن أو ضعف وبعد الكشف على المرشد العام تبين أنه أصيب بسبع عيارات نارية اخترقت جسده بينما أصيب عبد الكريم برصاصتين، وفى أعقاب ذلك استدعت المستشفى طبيبان كبيران هما الدكتور عبد الله الكاتب والدكتور محمد حسنى الزينى للاشتراك فى علاج الشيخ وإجراء عملية جراحية له لاستخراج الرصاصات من جسده.

ولما طلب حسن البنا استدعاء الدكتور لطفى أبو النصر

للاشتراك فى علاجه أجيّب إلى طلبه^(١)

وأثناء إجراء العملية أجريت عملية نقل دم للمرشد العام لتعويض ما فقده، ولكنها لم تغد وخلال ذلك انتقل إلى مكان الحادث قوات من الشرطة ورئيس نيابة جنوب القاهرة، لمعاينة ما حدث وضبط الجناه الذين لاذوا بالفرار، كما انتقلوا إلى القصر العينى لأخذ أقوال المجنى عليهما.^(٢)

وقد استمعت النيابة لأقوال الشهود الذين رأوا الجناة، فقرر أحدهم أنه رأى أحد الجناة مثلما ويرتدى جلبابا وكوفية بيضاء وكان يعدو على أثر ارتكابه الجريمة.

(١) البلاغ فى ١٣ من فبراير ١٩٤٩.

(٢) التفاصيل ذلك انظر: أوراق القضية- محضر تحقيق نيابة جنوب القاهرة.

وفى الثانية عشرة والرابع بعد منتصف ليلة الثاني عشر من فبراير ١٩٤٩ مات المرشد العام بالمستشفى متأثراً بجراحه، ورأت وزارة الداخلية تشييع جنازته مباشرة من مشرحة القصر العيني خشية أن ينتهز الإخوان الفرصة لإحداث خلل بالأمن العام يؤدي إلى نتائج خطيرة، وتحت إصرار والده تم الاتفاق على تشييع الجنازة من منزله بشرط أن تشيع فى هدوء وبلا مظاهرات أو هتافات، ونقلت جثة حسن البنا من مستشفى القصر العيني إلى منزل والده فى سر من الناس، ثم أمرت الحكومة بالاشيعه إلى مقره الأخير سوى عدد محدود من أهله المقربين، وألا يقام له مأتم يقصد إليه المعزون وكان سند الحكومة فى ذلك هو الرغبة فى المحافظة على الأمن. (١)

وقد ترددت الشائعات عقب وفاة المرشد العام فعلى الرغم من أن الأطباء قالوا: إنه توفى متأثراً بجراحه، فقد قال الإخوان: إن إدارة المستشفى أهملت فى اتخاذ ما يلزم لإنقاذه فنزفت دماؤه، وأنه ترك بالمستشفى بلا علاج ليموت.

وعلى أى حال فقد نقل الجثمان إلى مشرحة زينهم حيث قام الأطباء الشرعيون الدكاترة محمد توفيق وأحمد شكيب وأحمد حسين سامى وكيل وزارة العدل المساعد للطب الشرعى فوجدوا أن الجسد اخترقته سبعة أعيرة نارية، وأن الوفاة حدثت نتيجة النزيف من أربعة أعيرة.

(١) محسن محمد: المرجع السابق، ض ٥٤٢.

الجريمة بين النيابة وساحة القضاء:

استمر التحقيق فى جريمة اغتيال الشيخ حسن البنا فترة ليس بالقصيرة امتدت زهاء خمس سنوات أو تزيد قليلا، فقد بادرت النيابة بالتحقيق فى جو أحيط بعناية تتناسب وأهمية الحادث، وتولى زمام التحقيق عبد العزيز بك حلمى أحد أقطاب النيابة.

وبعد أن انتهت النيابة من تحقيقاتها نظرت القضية بمحكمة جنايات القاهرة دائرة كامل أحمد ثابت وكيل المحكمة وكانت الجلسة برئاسة المستشار محمود عبد الرازق والمتهمون هم:

- | | |
|------------------------------------|----------------------------------|
| أومباشى تابع لوزارة الداخلية | ١- أحمد حسين جاد |
| فلاح بطما | ٢- مصطفى أبو الليل يوسف أبو غريب |
| يوزباشى تابع لوزارة الداخلية | ٣- عبده أرمانيوس سرور |
| بكباشى تابع لوزارة الداخلية | ٤- حسين كامل |
| وكيل باشجاويش تابع لوزارة الداخلية | ٥- محمد سعيد اسماعيل |
| اومباشى تابع لوزارة الداخلية | ٦- حسين محمدين رضوان |
| باشجاويش تابع لوزارة الداخلية | ٧- محمد محفوظ محمد |
| أمير الاى تابع لوزارة الداخلية | ٨- محمود عبد المجيد |
| بكباشى تابع لوزارة الداخلية | ٩- محمد محمد الجزار |

ومن تتبّع أسماء ووظائف هؤلاء المتهمين يتضح أن معظمهم كان يعمل فى سلك وزارة الداخلية التى يتركز دورها على القيام بحراسة الأمن ومنع ارتكاب الجرائم، وتقديم المذنبين للمحاكمة.

قرار الاتهام:

المتهمان الأول والثاني قتلا عمدا ومع سبق الإصرار والترصد الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين، كما شرعا في قتل الأستاذ عبد الكريم منصور المحامى عمدا مع سبق الإصرار والترصد.

والمتهمون الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن اشتركوا بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في الجريمة التي وقعت منهما.

والمتهم التاسع علم بوقوع جناية القتل العمد المسندة إلى المتهمين والمعاقب عليها بالإعدام فأعان الجناة على الفرار من وجه القضاء بإخفاء أدلة الجريمة وتقديم معلومات تتعلق بها وهو يعلم بعدم صحتها.

هيئة الدفاع:

وقد حضر للدفاع عن هؤلاء المتهمين المحامون:

- ١-الأستاذ: أحمد الحضرى عن المتهم الأول
- ٢-الأستاذ: شوكت التونى عن المتهم الثانى
- ٣-الأستاذ: محمد على رشدى عن المتهم الثالث
- ٤-الأستاذة: حنفى عبود والسيد مصطفى وعبد الجليل القمرى وعبد المجيد الشرقاوى عن المتهم الرابع
- ٥-الأستاذ: حماده الناحل عن المتهم الخامس

عن المتهم السادس

٦-الأستاذ: عبد الحميد رستم

عن المتهم السابع

٧-الأستاذان: عبد الفتاح لطفى

والظاهر حسن

عن المتهم الثامن.

٨-الأستاذان: محمد عماد الدين أبو

الفتوح وحسين إدريس

٩-الأستاذة: السيد مصطفى والظلم

عن المتهم التاسع

حسن وعبد ه ابو شقة وبسط

شكرى وأحمد مختار قطب

أهم شهادات الشهود:

نورد هنا لأهم النقاط التى دارت حولها شهاة شهود العيان

للحادث:

١-شهادة الأستاذ عبد الكريم محمد منصور المحامى:

شهد بأنه ذهب يوم الحادث فى صحبة الأستاذ حسن البنا إلى دار جمعية الشبان المسلمين بناءً على موعد من الأستاذ محمد أحمد الناعى الذى كان يقوم بالوساطة بين رئيس مجلس الوزراء والمرشد العام بشأن إيجاد حل لموضوع جماعة الإخوان المسلمين، ولما اتضح للشيخ حسن البنا عدم وصول هذه الوساطة إلى نتيجة مجدبة تأهبا للانصراف وأرسلأ أحد سعاة الجمعية فى استدعاء إحدى سيارات الأجرة ليعودان بها إلى دارهما، وجاء إليهما الساعى "عوض صالح جبل" الشاهد الثانى معلنا حضور السيارة فنزلا يركبانها بينما قام بتوديعهما محمد يوسف الليثى الموظف باتحاد اليانصيب بجمعية

الإسعاف. وعندما صعد الأستاذ عبد الكريم منصور إلى السيارة ليجلس إلى جوار الأستاذ البنا رأى ثلاثة أشخاص يراقبون السيارة عن كثب، ثم يتقدم اثنان منهم نحوها فيلتفتان بها من جانبها ويفرغان الرصاص على المجنى عليهما من مسدسين يحملانهما فى يديهما، ونزل المرشد العام من السيارة يطارد قاتليه ثم عاد إليها بعد قليل يقول: إنهما فرا بسيارة تحمل رقم ٩٩٧٩ وقدم إلى مكان الحادث بعد ذلك شاب يصيح بذلك أيضا فأوما المرشد العام برأسه مؤكدا صدق هذا الشاب فيما جاء ليقول به وتحركت السيارة بعدئذ تحمل الشاهد والمرشد العام إلى دار الإسعاف ثم إلى مستشفى القصر العيني لإسعافهما ما أصابهما على يد القاتلين.

ولما عرض المتهمين على الشاهد عرضا قانونيا تعرف على كل من المتهمين الأول أحمد حسين جاد والخامس محمد سعيد اسماعيل.

٢- شهادة عوض صالح جبل الساعى بجمعية الشبان المسلمين:

شهد بأن: المرشد العام طلب منه أن يستدعى له إحدى سيارات الأجرة ليستقلها فى عودته إلى داره فنزل إلى الطريق لاستيقاف سيارة أجرة من أمام دار الجمعية، ثم رجع يخبر المرشد العام بقدم السيارة، فقام منصرفا من مجلسه بصحبة الأستاذ عبد الكريم منصور، ويسير فى توديعهما محمد يوسف الليثى، وما أن صعد الأولان إلى السيارة حتى هاجمهما من يتعدى عليهما بإطلاق

النار نحوهما على صورة أذهلته وأدخلت الرعب فى قلبه فانطلق يفر من مكان الحادث لاجنا إلى دار الجمعية ليحتمى بها.
وخلال ذلك سمع صوت محمد الليثى وهو يصيح فى مكان الحادث مناديا بطلب مطاردة القاتلين وضبطهما.

٣- شهادة على محمود نفاذى سائق التاكسى:

شهد بأنه كان فى نحو الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الحادث يسير بسيارته فى شارع الملكة حيث استوقفه الساعى " عوض صالح جبل" أمام دار جمعية الشبان المسلمين، وطلب منه أن ينتظر نزول المرشد العام، فوقف بسيارته أمام باب الجمعية حتى قدم إليه المرشد العام فصعد إلى السيارة، وجلس إلى جواره فيها الأستاذ عبد الكريم منصور، وعندئذ فوجئ بصوت الطلقات النارية يدوى فى جانبي السيارة فانبطح على أرضها وغاب عن وعيه حتى جاء الأهلى يفيقونه، ويطلبون منه توصيل المجنى عليهما إلى دار الإسعاف فانطلق بهما إليها.

٤- شهادة محمد يوسف الليثى باتحاد اليانصيب بجمعية الإسعاف:

شهد بأن الأستاذ محمد أحمد الناعى طلب منه فى ظهر يوم الحادث أن يتصل بالمرشد العام ليضرب له موعدا ليجتمع به فيه بدار جمعية الشبان فى مساء ذلك اليوم حتى يحدثه فى شأن الحل الذى انتهى به مع رئيس الحكومة فى موضوع جماعة الإخوان، فذهب لدار المرشد العام يحدثه فى ذلك، ويعرض عليه مقابلة الأستاذ الناعى فى

موعده إذ قد تجدى وساطته فى الأمر ونزل المرشد العام على رغبته
فضرب موعدا للقاء الأستاذ الناغى فى دار الجمعية فى الساعة
الخامسة من مساء اليوم ذاته، فبعث الشاهد بكتاب لهذا الأخير يبلغه
فيه تحديد هذا الموعد.

والتقى الاثنان فى الموعد المتفق عليه، واختليا يتحدثان
سويا، ثم انصرف الأستاذ الناغى وجلس هو مع المرشد العام مستفسرا
عما انتهى إليه بحثه فأجابه بأن الأمر لم يزد عن ترديد العروض غير
المجدية التى سبق أن تقدم بها رئيس الحكومة من قبل. وفى الساعة
الثامنة والربع مساء تاهب المرشد العام للانصراف وأرسل فى إحضار
سيارة لهذا الغرض، فلما أخطر بحضورها قام منصرفا بصحبة الأستاذ
عبد الكريم منصور، وقد قام بتوديعه إلى باب الجمعية وبعد أن استقلا
السيارة الأجرة رجع إلى دار الجمعية فما أن تجاوز بابها بقليل حتى
سمع دوى الطلقات النارية فسارع يجرى إلى الخارج حيث رأى
شخصا يطلق الرصاص فى داخل السيارة الأجرة فصاح مستغيثا ولكن
القاتل أطلق نحوه الرصاص متهددا فأسرع يجرى شمالا فى اتجاه
جمعية الإسعاف ورأى فى أثناء فراره القاتلين يفران بدورهما من
مكان الجريمة ويقفزان إلى سيارة سوداء كبيرة كانت قد انطلقت بهما
مبتعدة عن مكان الحادث. وبعد أن عاد إلى دار الجمعية رأى المجنى
عليهما تنزف دماؤهما مما أصابها فانطلق يجرى إلى التلفون طالبا
الإسعاف ولكنه لم يوفق فى الاتصال بسبب انشغال الخط بمحادثة
تلفونية من الضابط محمد محمد الجزار الذى كان قد طلب الاتصال به
مستفسرا إن كان المرشد العام قد قضى نحبه نتيجة الاعتداء الذى وقع

عليه أم لا، ونتيجة لذلك ترك التلفون وعاد يجرى إلى خارج دار الجمعية ليتعرف على حالة المجنى عليهما فوجدهما متجهين في السيارة الأجرة نحو دار جمعية الإسعاف فأسرع خلفهما ليلحق بهما، ووقف في جمعية الإسعاف يصيح طالبا الإسراع إلى نجدتهما بإيقاف نزفهما وعندئذ تقدم منه شاب يقول له إنه رأى السيارة التي فر عليها الجناة والتقط رقبهما وهو رقم ٩٩٧٩.

وبعد ذلك قام بصحبة المجنى عليهما إلى مستشفى القصر العيني حيث لحق به هناك أحد أعضاء جمعية الشبان المسلمين ويدعى أنور الشباسي الذي جاء في صحبة ضابط البوليس المقدم محمد وصفي، فأبلغه أن الجناة استعملوا في فرارهم السيارة ٩٩٧٩ وطلب منه العمل على سرعة ضبط هذه السيارة، حتى يمكن الكشف عن الحقيقة ويعجل بالوصول إلى القتلة، ولكن هذا الضابط لم يكثرث بما سمعه منه، ولم تبد عليه رغبة في السعي لتعقب القاتلين، بل دخل حجرة العمليات بدعوى معرفة حالة الشيخ البناء.

وبعد ذلك عاد الشاهد إلى دار الجمعية ليقص على زميليه فيها محمد حسنين زهير، ومحمد يوسف محمد ما شاهده من وقائع الجريمة، وما سمعه عن السيارة التي هرب عليها القاتلان.

ومما ذكره هذا الشاهد في شهادته أنه بينما كان في انتظار استدعائه للتحقيق ليذلى بمعلوماته عن الجريمة اتصل به المتهم التاسع البكباشي محمد الجزار تلفونيا ثم بشخصه حين استدعائه إليه في خارج دار الجمعية ليحملة بالوعد تارة وبالوعيد تارة أخرى على عدم الإداء

بمعلوماته فى التحقيق بشأن السيارة التى استعملها الجناة فى فرارهم،
ولكن هذه المحاولات لم تجد طريقها لإخفاء الحقيقة.

٥- الشاهد أنور الشباشى المدرس بالفيوم:

شهد بأن الضابط محمد وصفى التقى به عقب الحادث عند
جمعية الشبان المسلمين وعرض عليه ان يلحق وإياه بالمجنى عليهما
بمستشفى القصر العينى بغية تعرف ما انتهى إليه مصيرهما فصحبه
إلى هناك حيث التقيا بمحمد يوسف الليثى ولما عرف هذا الأخير أن
محمد وصفى أحد ضباط البوليس سارع إلى تبليغه بأن الجناة فروا
على السيارة رقم ٩٩٧٩ مطالبا باتخاذ ما يلزم لتعقب هذه السيارة،
ولكن الضابط محمد وصفى لم يفعل شيئا فى سبيل ذلك.

٦- الشاهد محمد حسنين زهير الموظف بجامعة الدول العربية:

شهد بأنه: كان بجمعية الشبان المسلمين حين سمع صوت
الرصاصة يدوى خارجها، فلما استطلع الأمر علم بما أصاب المرشد
العام للإخوان فأسرع إلى مكان الحادث حيث وجد المجنى عليهما
مصابين فى داخل السيارة الأجرة التى كانت تقف على مسافة أربعة
أمتار من باب الجمعية، فأسرع بإخطار جمعية الإسعاف تلفونيا ثم علا
مرة ثانية إلى محل الجريمة فلاحظ أن السيارة قد انصرفت عنه فذهب
لإبلاغ نقطة بوليس "كوتيسكا" بالواقعة، وفى نحو منتصف الليل
حضر إلى الجمعية محمد الليثى فحاول رجال البوليس منعه من
دخولها ولكنه أفهمهم بأنه أحد أعضاء الجمعية، كما يشهد أنه سمع من

محمد الليثى أن البكباشى محمد الجزار المتهم التاسع اتصل به قبيل دخوله إلى التحقيق، وهدده بعدم إثارة موضوع رقم السيارة التى فرت بالمتهمين.

٧- شهادة زكى عبد التواب الكاتب بإدارة المباحث الجنائية بوزارة الداخلية:

شهد بأنه: بينما كان فى مكتبة بدار جمعية الشبان المسلمين سمع صوت الطلقات النارية التى كان يظنها فى أول الأمر فرقعة دراجة بخارية ولما أطل من نافذة مكتبه رأى شخصا يقف بجوار سيارة المجنى عليهما تتطبق أوصافه العامة على صورة أحد المخبرين الثلاثة الذين رآهم منتدبين بإدارة المباحث الجنائية التى كان يعمل موظفا بها ثم جاء بعد لحظة قصيرة نبأ الجريمة فأسرع إلى الطريق العام حيث رأى المجنى عليهما مصابين فى السيارة الأجرة التى نقلتهما إلى دار الإسعاف وقد قدم لدى تحرك السيارة شاب يجرى معلنا أنه رأى الجناة يفرون فى السيارة رقم ٩٩٧٩ كما شهد أنه تعرف خلال عملية العرض القانونى على الأومباشى أحمد حسين جاد مقررا أنه الشخص الذى رآه من النافذة يقف إلى جوار سيارة الأجرة التى كان يركبها المجنى عليهما ساعة وقوع الجريمة.

٨- شهادة محمد عثمان الموظف بإدارة البعثات بوزارة المعارف:

شهد أنه: سمع بالحادثه وهو فى مكتبه بجمعية الشبان المسلمين فنزل إلى مكان الجريمة حيث وجد المجنى عليهما فى السيارة الأجرة

مصائب من أثر الاعتداء الذي وقع عليهما، وجاء وقتئذ إلى محل الحادث شاب أسمر اللون يقول: "إن الجناة فروا بالسيارة رقم ٩٩٧٩ وسمع ذلك معه كل من الشاهدين "زكى عبد التواب" و "محمود محمد جبر"، وعقب حضور هذا الشاب الأسمر تحركت سيارة المجنى عليهما متجهة نحو الأسعاف.

٩- شهادة عبد الله خليل فواز سكرتير عام الغرفة التجارية بجرجا:
شهد بأنه: كان يوم الحادث في صحبة الأميرالاي محمود عبد المجيد (المتهم الثامن)، إذ تناولوا طعام الغداء سويا ثم ذهبوا إلى الفندق الذي يقيم فيه فإلى مقهى لونابارك ثم إلى فندق ايدن حيث جلسا مع بعض مواطنيهما من أهل الصعيد حتى حضر المتهم السابع الباشجاويش "محمد محفوظ محمد" إلى محمود عبد المجيد في حوالى الساعة التاسعة والدقيقة العاشرة مساء يحييه التحية العسكرية ويعلن بقدمه فقام هذا الأخير من المجلس في أثر ذلك مستقلا سيارته وفي الساعة السادسة والنصف من صباح اليوم التالي حضر إليه الأميرالاي محمود عبد المجيد في الفندق، وحدثه في أن الشيخ حسن البنا قد قتل، وأن بعض أنصاره يلقون بالاتهام عليه ويزعمون أن الجناة استعملوا سيارته في فرارهم، ثم طلب منه أن يؤدي شهادته في التحقيق بما يفيد أنه وسيارته كانا بعيدين عن مكان الجريمة في وقت ارتكابها فأجاب بأنه على أتم استعداد لأن يشهد بوجوده معه إلى ما بعد التاسعة مساء بقليل، ولكنه لا يستطيع ان يؤدي هذه الشهادة فيما يتصل بالسيارة مما جعله يتضايق ويستاء من موقفه ويستغنى عن شهادته.

١٠- شهادة الأمير الای محمد أبو السعود المفتش بإدارة عموم

البوليس وأحمد عبد الرؤوف الضبع المزارع:

يشهدان: بأنهما كانا ليلة الحادث يجلسان بفندق ایدن مع المتهم الثاني الأمير الای محمود عبد المجيد ولما انصرف هذا الأخير من الفندق قام الشاهدان بدورهما من المجلس وقصدا محلا قريبا من الفندق يشتریان منه بعض حوائجها وخلال ذلك حضر إليهما المتهم الثالث اليوزباشی عبده أرمانیوس يسألها في لهفة وعجلة عن الأمير الای محمود عبد المجيد.

١١- شهادة الحلوانی محمد ندا:

شهد بأن: المتهم السابع محمد محفوظ تحدث إليه عن مقتل الشيخ حسن البنا وصارحه بأنه اشترك في ارتكاب الجريمة مع مخبرين استقدمهم المتهم الثامن الأمير الای محمود عبد المجيد لهذا الغرض من بعض بلاد الوجه القبلي.

١٢- شهادة سعد الله أبو دومه المزارع ومحمد يونس التريزي:

يشهدان: بأن المتهم الأول "أحمد حسين جاد" عرض على أولهما أن يبيعه قماشاً من الصوف عرضاه على الثاني ليقدر ثمنه، فوجد فيه قماشاً فاخراً لا يتصور أن يقتنيه المتهم مما حمل الشاهدين على استيضاحه مصدر حصوله عليه، فكان أن أجابهما المتهم بأن أهدى إليه مكافأة له على إقدامه على قتل الشيخ حسن البنا بالاشتراك مع أحد الضباط ومخبر من زملائه يدعى محمد سعيد.

١٣- شهادة مليكة جرجس الأومباشى بقسم بوليس مصر القديمة:

أنه عندما توجه إلى محل الحادث وجد المجنى عليه باحدى السيارات مصابا، فرافقه إلى مستشفى الروضة ثم إلى مستشفى القصر العيى وعندما سأله عن ظروف الحادث ذكر له أن المتهم الرابع على محمد على حسنين طلب منه بإلحاح أن يصحبه إلى دار الإخوان المسلمين بالروضة وأنه ذهب معه يوم الحادث إلى مقر تلك الدار وبينما كان يسير معه فى الطريق شاهد سيارة ملاكى فورد وقد هبط منها ثلاثة أشخاص أطلقوا عليه ثلاثة أعيرة نارية فسقط على الأرض وولى الجناة الثلاثة هاربين فى تلك السيارة ومعهم المتهم الرابع.

١٤- شهادة اليوزباشى محمد حسين محمود معاون بوليس نقطة

المنزل:

أنه: انتقل مع مأمور قسم مصر القديمة ونائبه وسأل المجنى عليه عن ظروف الحادث ودون ما أدلى به إليه فى ورقة قدمها فيما بعد فى التحقيق، فذكر أن المتهم الرابع على محمد على حسنين استدرج المجنى عليه إلى مكان الحادث حيث أطلقت عليه أعيرة نارية من أشخاص كانوا يركبون سيارة فورد، وأن المتهم الأميرالاي محمد وصفى حضر إلى غرفة التحقيق دون مبرر لذلك.

١٥- شهادة الصاغ محمد صالح احمد نائب مأمور قسم مصر

القديمة:

أنه: لحق بالمجنى عليه بعد نقله إلى المستشفى، وسأله عن ظروف الحادث فأوضح له أن المتهم الرابع على محمد حسنين استدرجه إلى محل الحادث حيث فاجأتهما سيارة صوبت عليه نورها الكشاف وأطلق عليه ركبها أعيرة نارية أصابته كما شهد بأن الأميرالاي محمد وصفى حضر التحقيق دون مبرر.

١٦- شهادة الدكتور يوسف إدريس طبيب امتياز بمستشفى القصر

العيني والدكتور طلعت هنرى نائب جراحة بمستشفى القصر

العيني:

يشهدان: بأنهما قاما بإسعاف المجنى عليه، وأهما سمعا منه ما يفيد اتهامه للمتهم الرابع على محمد حسنين باستدراجه إلى مكان الحادث.

١٧- شهادة القائمقام محمد على طلعت قائد حرس مصائد الأسماك:

شهد بأن المتهم الرابع على محمد حسنين نقل من الإسكندرية إلى حرس المصائد بالقاهرة بناء على إشارة تلفونية وردت من مصلحة خفر السواحل، وأن حالة العمل وقتئذ لم تكن تدعو إلى نقله للقاهرة إذ لم يكن له عمل بها.

١٨- شهادة الملازم أول محمد كمال الغمراوي، والملازم أول محي

الدين حسين الضابطان بمباحث جنوب القاهرة:

يشهدان بأنهما كلفا بإجراء التحريات في الحادث بعد حصول حركة الجيش، واتضح لهما من تحرياتهما أن ما حدث كان بتدبير من سراي عابدين وأن الأميرالاي أحمد أحمد كامل قومندان بوليس السراي والأميرالاي محمد وصفي قومندان حرس الوزارات اشتركا في تدبير الحادث.

ومن تحليل شهادات الشهود يتضح تركيز معظمهم على أن السيارة رقم ٩٩٧٩ هي التي فر بها الجناة بعد تدبير اغتيال الشيخ حسن البنا.

ومع ان ذلك آثار ضجة على المستوى الشعبي فان صداها لم يصل إلى المسؤولين أو إلى ميدان العدالة بل صودرت صحيفة المصري عندما حملت في صفحتها الأولى رقم السيارة التي فر بها الجناة.^(١) مما يجعلنا نتساءل ما هو لغز هذا الرقم؟

إن هذا الرقم هو نفس الرقم الموجود على اللوحة المعدنية لسيارة الأميرالاي محمود عبد المجيد مدير المباحث الجنائية بوزارة الداخلية والمتهم الثامن في القضية فهل من المعقول أن يكون الجناة قد فروا بسيارة هذا الضابط أم ان اختيار رقم هذه السيارة عن طريق آخرين ووضعها على السيارة التي فر بها الجناة كان مقصودا به توجيه الشبهات إلى بعض المسؤولين بالدولة خصوصا وأن أرقام السيارات يسهل تزييفها، وأنه كثيرا ما استعملت أرقام زائفة لسيارات ارتكبت

(١) محسن محمد: من قتل حسن البنا، ص ٥٢٦.

فيها جرائم، وكثيرا ما تقوم الداخلية بتغيير أرقام سيارات بعض الوزراء المهددين حتى لا يهتدى إليها من يتعقبهم.

يضاف إلى ذلك ان جرائم الاغتيال السياسى إذا دبرت عن طريق البوليس فإن عملية تغيير اللوحات المعدنية التى يقوم الجناة بركوبها ليس بالأمر الصعب.

إن رؤية شخص أو عدة أشخاص لرقم سيارة قد تثير الشبهات حول صاحب هذه السيارة ولكنها لا تقدم دليلا على أنه رقمها الحقيقى، والعبرة بضبط السيارة نفسها وفيها الجناة أو عقب فرارهم منها وتركهم إياها، والعبرة كذلك بالقرائن والأدلة المؤيدة لصحة هذه الأرقام، فربما يكون القتلة قد اختاروا سيارة تشبه سيارة مدير المباحث الجنائية ووضعوا عليها أرقاما مزيفة أو طمسوا بعض الأرقام لتكون بنفس رقم سيارته لإثارة البلبلة ونشر الشائعات وربما يكون الأمر عكس ذلك.

إن الذى يقدم على الاشتراك فى جريمة كهذه يعمد أول ما يعمد إلى إبعاد كل مظان الشبهة عنه، لذلك فإنه ليس من المعقول أن يبعث محمود عبد المجيد رجل المباحث بسيارته لنقل القتلة فى قلب مدينة القاهرة وفى أكثر الشوارع صخباً حتى يثير الشبهات ضده بسبب كان يمكنه إرسال أى سيارة أخرى لتأدية هذه المهمة إذا كان ضمن المشاركين فيها.

الواضح أن الشاهد الرابع محمد الليثى كان أول من أذاع رؤيته لرقم السيارة ثم قالها بعده آخرون ورددت هذه المقولة واتجهت الأنظار بكليتها إلى رقم السيارة وإلى صاحب السيارة فهل يا ترى هذه

القصة حقيقية أم مصنعة لتضليل التحقيق وحصر التهمة فى جهة
وصرفها عن أخرى أم محاولة لتوريط الحكومة فى المؤامرة بأكملها؟
الواقع أن دور الشاهد محمد الليثى كان فى غاية من الغموض،
فهو الذى استدرج الشيخ حسن البنا وجعله يخرج بعد الغروب على
غير عادته وكان هو وحده الذى يعلم بموعد خروجه ورغم أنه التقط
رقم السيارة فإنه لم يفصح به مباشرة ليلة التحقيق، بل تردد فى تأكيد
ذكر الرقم الصحيح للسيارة وهل هو ٩٩٧٩ أم ٩٩٩٧ يضاف إلى ذلك
ما تردد حوله أنه كان مرشداً من مرشدى البوليس يعيش فى
حمايته.^(١) وأنه كان متردداً ويأكل على كل مائدة ويلعب على كل
حبل.

مرافعات الدفاع عن المتهمين:

*** الدفاع عن الأميرالاي محمود عبد المجيد:**

ذكر الأستاذ حسين إدريس المحامى فى دفاعه عن المتهم أن
الإخوان المسلمين جماعة إرهابية اتخذوا من الدين ستاراً لتغطية
أهدافهم السياسية وأنهم يميلون إلى الاعتماد على العنف والإرهاب
والخروج على القانون لتوطيد مركزهم والوصول إلى غاياتهم، وأن
منظماتهم السرية روجت لموجة من الإرهاب راح ضحيتها الكثير من
الأبرياء، وأن الكثيرين كانوا يتربصون بالشيخ حسن البنا ويطلبون
رأسه، وأن بعض هؤلاء انتهزوا الفرصة وبادروا بقتل البنا عقب مقتل

^(١) انظر من أوراق القضية: مرافعة الدفاع عن البكباشى محمد الجزائر.

النقراشى حتى يلقى بالتهمة على أولياء دم النقراشى، وليستغلوا الظروف لصالحهم.^(١)

وحول استعمال القنلة للسيارة الخاصة بالمتهم والنقاط بعض الشهود لأرقامها ذكر الدفاع أن الجناة وضعوا أرقاما زائفة على سيارة اختاروها شبيهة بسيارة محمود عبد المجيد حتى يضللوا العدالة ويلصقوا التهمة بموكله.

وحول الاعترافات الجديدة التى أدلى بها سائق السيارة محمد محفوظ فى آخر يوليو ١٩٥٢ ذكر الدفاع أنه أجبر عليها مكرها خلال تواجده بالسجن الحربى، ونظرا لأن شرط الاعتراف الأساسى يجب أن يكون صادرا عن إرادة حرة لا تشوبها شائبة، فإنه يتعين البحث الدقيق فى الظروف التى أدت إلى إدلاء السائق باعترافات اعترف بها مكرها وتحت التعذيب.

وحول ما ذكره الشاهد عبد الكريم منصور ضد الأميرالاي محمود عبد المجيد ذكر الدفاع أن هذا الشاهد من أصهار الشيخ حسن البنا ومع ذلك لم يذكر شيئا عن رقم السيارة خلال الدور الأول والثلى من التحقيق ثم بدأ فى الدور الثالث من أدوار التحقيق يردد الأقوال التى ترددت حول رقم السيارة التى فرت بالجناة عقب الجريمة وهو الرقم "٩٩٧٩".

(١) انظر مذكرة فى الجناية رقم ١٠١٧ سنة ١٩٥٢ قصر النيل بملخص الدفاع عن الأميرالاي محمود عبد المجيد.

وحول نذب محمود عبد المجيد لبعض المخبرين الذين وجه اليهم الاتهام بقتل الشيخ حسن البنا ذكر الدفاع ان المتهم كان يميل إلى استقدام الضباط الذين عملوا معه فى المديرىات وأدرك كفايتهم فاستقدم حسين كامل، وعبدہ أرمانىوس وحنفى عبد الرحمن، وأمين حلمى وتلك ظاهرة تبدو على كثيرين من الرؤساء الذين يفضلون الذين خبروهم عن قرب، وجربوا تصرفاتهم وحول نزع سلاح المرشد العام ومراقبتة ومنعه من السفر أتهم الدفاع الشيخ حسن البنا بالتحريض على العنف وبأنه يعد المسئول الأول عن موجة الإرهاب التى اجتاحت البلاد، لذلك كان من الضرورى تضيق الخناق عليه ونزع سلاحه.

الدفاع عن البكباشى محمد محمد الجزار ضد النيابة العمومية:

ذكر الأستاذ أحمد قطب المحامى فى دفاعه عن المتهم أن ما طبع عليه من كفاية وخلق كريم يكفى لابتعاده عن الجريمة، وأن ما ادعته النيابة بإعانة المتهمين على الفرار من وجه القضاء بإخفاء أدلة الجريمة، وتهديده للشاهد محمد يوسف الليثى الذى عرف رقم السيارة التى استعملت فى تهريب الجناة وحمله على أن يدلسى فى التحقيق بمعلومات مضللة بقصد إبعاد الشبهة عن الجناة، وأنه شريك فى الجريمة بالاتفاق والتحريض كلها دلائل غير قاطعة، ولا يوجد بملف الدعوة ما يؤيدها بل إن شواهد الحال تؤكد أن النقاط نمرة السيارة النقاط صحيح فى ظل الظلام الذى كان مخيما على شوارع القاهرة يكون بالغ الصعوبة، وأن من حق محمد الجزار أن يتشكك فى الواقعة برمتها، وأن يتشكك فى كل أقوال الليثى خصوصا وأن الإخوان كانوا

متضايقين منه لأنه هو الذى قام بضبطهم خلال حوادث سيارة الجيب
ونسف المحكمة وغيرها، لذلك حاولوا توريثه فى القضية.

الدفاع عن البكباشى حسين كامل:

فند الدفاع ما ذكره قرار الاتهام بخصوص ما أثير حول نقل
المتهم إلى إدارة المباحث الجنائية قبل الحادث، بأن نقله كان نهائيا
وبناء على أوامر رسمية أخذت خط سيرها العادى المتبع فى جميع
أوامر النقل وحول ما أثاره البعض عن استعمال الطنبجة عهدة المتهم
فى الحادث وبأنه تم إطلاق طلقة واحدة منها على المجنى عليه فقد
اتضح من التحقيق أن هذه الطنبجة سلمت لوزارة الداخلية فى
١٩٤٩/١/٢٦ أى قبيل الحادث وإلى جانب ذلك ذكر الدفاع بأنه لم يرد
على لسان شهود الإثبات ما يدل على اشتراك المتهم فى الحادث بأى
نوع من أنواع الاشتراك.^(١) وانتهت القضية بعدم معرفة القتلة.

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبعد أن مضى على
اغتيال حسن البنا ثلاث سنوات ونصف فتح ملف القضية مرة ثانية،
فقبض على البكباشى محمد الجزار، وتم استدعاء الأمير لاي محمود
عبد المجيد الذى كان يتولى منصب مدير جرجا إلى القاهرة وقبض
عليه بناء على أمر البكباشى زكريا محى الدين مدير المخابرات وقتئذ،
كما قبض على العساكر الأربعة المتهمين بقتل الشيخ البنا^(٢) ونشط
الإخوان المسلمون لكشف الحقيقة وجرى التحقيق مع المتهمين فى

(١) انظر: مذكرة بدفاع البكباشى حسين كامل فى القضية رقم ١٠٧١ جنايات قصر
النيل سنة ١٩٥٢.

(٢) أوراق القضية: مذكرة فى الجناية رقم ١٠٧١ سنة ١٩٥٢ قصر النيل.

السجن الحربى ثم أحيلت القضية فى ١٧ من أغسطس ١٩٥٢ إلى النيابة العمومية، وطلب النائب العام إلى وزير العدل ندب أحد مستشارى محكمة استئناف القاهرة للتحقيق، فندبت محكمة القاهرة المستشار حسن داود فأعاد التحقيق كله فى أول أكتوبر ١٩٥٢ فى السجن الحربى بقشلاقات الجيش فى العباسية.

وبعد أن أحال فؤاد سرى رئيس النيابة إلى محكمة الجنايات المتهمين التسعة عرضت القضية على غرفة الاتهام فى ٢٨ من يناير ١٩٥٣ برئاسة مرسى فرحات، وواصلت الغرفة نظر القضية وقررت تقديمها إلى محكمة الجنايات مع الإفراج عن جميع المتهمين عدا أربعة هم:

العميد: محمود عبد المجيد.

الأومباشى: احمد حسين جاد.

الفلاح: مصطفى ابو الليل.

سائق السيارة: محمد محفوظ.

وأحيلت القضية إلى محكمة الجنايات برئاسة المستشار كامل أحمد ثابت، وكان مقررا ان تنتظر القضية أمام محكمة الثورة العسكرية للتعجيل بمحاكمة المتهمين، ولكن الخلافات بين الإخوان ومجلس الثورة، أدى إلى نظر القضية أمام القضاء العادى لتؤجل ، ويعطى الدفاع الفرصة للهجوم على الجماعة.

وبدأت محاكمة المتهمين التسعة فى العاشر من نوفمبر ١٩٥٣ واستمر نظر القضية فى ١١ جلسة كانت آخرها برئاسة المستشار

محمود عبد الرازق. وقضت المحكمة ٢٦ يوما فى المداولة وكتابة
الحيثيات ثم أصدرت حكمها فى الثانى من أغسطس ١٩٥٤ فقضت
بمعاقبة احمد حسين جاد بالأشغال الشاقة المؤبدة وكل من الباشجاويش
محمد محفوظ محمد والأميرالاي محمود عبد المجيد بالأشغال الشاقة
لمدة خمس عشرة سنة وإلزامهم بطريق التضامن والتكافل مع الحكومة
المسئولة عن الحقوق المدنية، ومعاقبة البكباشى محمد محمد الجزار
بالحبس مع الشغل لمدة سنة ورفض الدعاوى المدنية قبله، وبراهه كل
من مصطفى أبو الليل واليوزباشى عبده أرمانبوس والبكباشى حسين
كامل والجاويش محمد سعيد إسماعيل والأومباشى حسين محمدين
رضوان مع رفض الدعاوى المدنية الموجهة إليهم.

ويعد صدور الحكم أمر جمال عبد الناصر بالإفراج الصحى
عن محمود عبد المجيد فى ٢٩ من يونية ١٩٥٥ وطلعن محمد الجزار
فى الحكم، وصدر حكم لصالحه من محكمة جنايات القاهرة فى ٢٥ فى
نوفمبر ١٩٥٧ وعمل بعد ذلك بالمحاماة ثم بشركة الشرق للتأمين،
وأفراج صحيا عن الباشجاويش محمد محفوظ فى عام ١٩٦٠ كما أفرج
صحيا عن الرقيب أحمد حسين جاد فى سبتمبر ١٩٦٧ قبل أن يمضى
مدة العقوبة القانونية، وافتتح عبده أرمانبوس محلا لتجارة الموبيليا بعد
أن أمضى فى الحبس الاحتياطى عاما قبل نظر القضية.. واختفى نص
الحكم وحيثياته حتى التى كتبها رئيس المحكمة بخط يده. وظل
الإخوان طوال السنين يتساءلون أين القصاص. (١)

(١) محسن محمد: المرجع السابق، ص ٦١٢.

الملاحق

الملحق رقم (٢)

(الرقم ١٠٠٥١ / ١٦٧)

بشأن طلب صرف رخصة عن إحراز وجمل سلاح

محافظة

مديرية

فلم لصفحة

مديرية

حضرة صاحب الفقه مدير قسم ادون السلاحيين وادون بزارة ادمه

الطلب اوزونيك ١٢٥ "١" المرفق بهذا ومنه صورتان فوتوغرافيتان تقدم اليه من جهة اسياد حيدر ابراهيم لبيبا
 المقدم صاحب الفقه لطلب رخصة عن إحراز سلاح
 وقد تبين من المباحث التي عملت على المعلومات الموضحة بهد :

أولاً - عقوبة اسم الطالب وتعيينه ومنه	عقوبة اسياد حيدر ابراهيم لبيبا
عمل اناسته وصناعته وكيفية ملكه	١٥ سنة سجن لثلاثة اشهر ثم ابعده
مقدار ممتلكته وثروته	ارشدت اتمام بنحوه اتم اتم
ثانياً - الرضخ المطلوب حمل السلاح من اجله	رديه بسلم لدميخ
الاسباب الدائمة لإحراز السلاح بالتفصيل وإذا كان السبب الصيد يتوضح إن كان من الحواة أو المحترفين لمساعدة على العيشة	عاشد بزارة حيا ٢٢ / ٩ / ٢٠١٢ رقم ٩١٣ / ١ / ١٥ دعوته حدة دور ابراهيم
ثالثاً - تاريخ وتسمية الايصال الدال على دفع حبه واحد من الرخصة وانتهت التي تورد اليها المبلغ	١٤٧ / ٢ / ١٨ رقم ٢٧٠٨٨

رابعاً - وصف السلاح :	سنة
عياره وعدد طلقاته	سنة ارضه وصايتيه بلاجاب
اسم القاربفة المصنوع بها	السنة
نوع السلاح بالناريفة	السنة
اسم المبرك الوارد اليه السلاح اذا كان الطالب يستورده من الخارج وإذا كان بطرف التاجر يتوضح اسم التاجر ومحل تجارته	السنة

وارساعا اليها لإجراء ما يلزم
 وفضلوا بقول فائق الاحترام ما
 23. 11. 1947
 ١٩١٧

محافظة حمص
 ١٩١٧
 فائق

مكتب

عبدالمعز قواد. ابراهيم الطيب. قريش رقتبة

الحسين

١٦ محكمة القضاء العسكري
٢٠٠٣

— ٢ —

وحيث انه قد كون حضر المعلن اليها ممثلين بالتضامن مع المتهمين المذكورين عن تعيينهم بالضرار
الى لعت بخصيت .

وحيث ان غرفة الاتهام قد صرحت باعلان حضرتهما بالحقى الدينية .

لذلك

السبأ الحضر سالف الذكر قد اطلعت كلا من حضرة المعلن اليهما بصورة من هذه الدعوى وكلفتها
بلحضور امام هيئة غرفة الاتهام بمكة استئناف التاخره بغيرها بدار القضاء العالي بطن فؤادا
الى يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٥٢ السامه الشامه اترقى صباحا ليمسما لبحكم بالزامهما بان يدفعا
للمطالب بخصيتهما على وجه التضامن مع المتهمين المذكورين مبلغ تونز . احمد على سبيل التعويضين
السوقى مع الصروفات والانتداب .

والاحمد العام
ابراهيم الطيب
عبدالمعز قواد

السنة ١٣٧٤
١٦

الملحق رقم (٦)

العدد ١٠٨ لسنة ١٩٦٤

١٥٦

النيابة العامة لدى المحاكم الوطنية

الدفع

مكتب النائب العام

فم المستعدين

الرجاء الرجوع لذكر هذا الرقم

٨٧٦

عدد النسخ

حضرة الأستاذ علي نور الدين وكيل النيابة العسكرية العليا

تسندب حصرتم للاطلاع على الدفتر الخاص بمتنقات مسباط
ادارة الباحث الجنائية بوزارة الداخلية في الايام المعاصرة لعادات
مقتى المرجع الشيخ حسن البنا - ويسا - ليات المتبعين
بمذة القصبة في المدة المذكورة - رحل محضرا بذلك
وضم الدفتر المذكور

وارسال الاوراق عاجلا اليها للتصرف

وتقبلوا تحياتنا

الستار السيد للتحقيق
بدار القضاء العالي

التاهرة في ١١٠٢/١/١٨

نوب

محمد الزكي

محمد حيد

مجلس
 كورنيان
 ١٩٥٤

مجلس
 أفتتح المحضر في يوم الخميس ١٤٠٢ الموافق ١٤ جمادى الآخرة ١٣٧٤
 برئاسة ساد إدارة المباحث الخاصة بوزارة الداخلية .
 محمد علي نزال الدين
 وكيل النيابة
 والسيد النبطي
 السكرتير التنفيذي

حيث تم مناقشة حقن المسامحة في حق
 المتهم في قضية الخبايا رقم ١٠٧١ في شهر الفيل
 الخاصة بمقتل المرحوم الشيخ محمد البنا الذي وقع على الدفت
 الخاص بتفلات صياحه إدارة المباحث الخاصة بوزارة الداخلية
 في الشيايم الماضية وبتاريخ تفلات المرقع في ضمن
 حقن الدفت

وكانت جلسة انتقال السيد إلى إدارة المباحث الخاصة بوزارة
 الداخلية حيث تم مناقشة حقن السيد الذي ورد عليه في
 إدارة إدارة المباحث الخاصة . وطلبنا من حضرتة امضائه
 الدفت لطلب جلسة لجلسة امضائه امضائه حضرتة المطلوب
 فقال حضرتة ان لا يمكن من ذلك لان السيد المصطفى الذي
 لا يمكن ان يثبت في حكمه التماسه من ١٥/١٠/١٩٥٩ رقم ١٥٩
 بالوزارة وقد تطلب حضوره في الصفحات المصاحف

او في ما يخص التماسه وقدره كما انه يوجد دفت لطلبات
 تفلات التجريم وقد اطلب لجلسة الدفت الذي حضره المسامحة
 التي ستاد حسب رادق قارنته لجلسة من دفت اخرى طلبنا
 انه ليراد لتكليف سرفه تفلات صياحه إدارة المباحث
 في زمن الوقت . ولتوقع من حضرتة على زمن .

واقبل الحضر لمدخلات ما تقدم وقد صدر الشكر على
 حضرتة المسامحة المذكورة بالتفصيل
 وكيل النيابة
 السيد النبطي

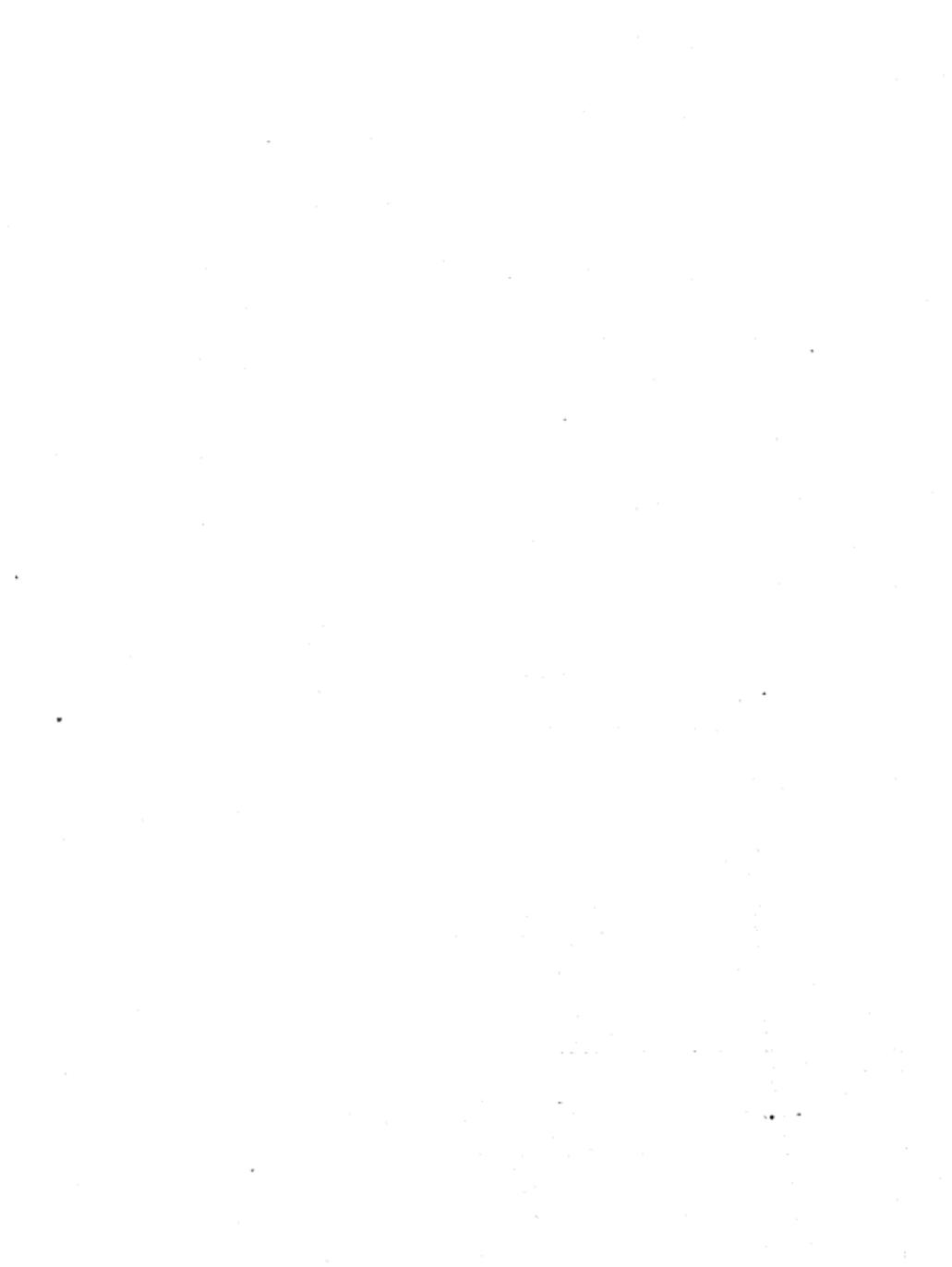
بسم الله الرحمن الرحيم
شماره ٤٠٤٠
١٥/٤/١٩٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الاجل . المستشار عيسى صالح الجانيات بالبحرين

اهلنا ورحم . وبعد فقد شرفت في تحقيقات قضاة السيد
البناء . واديت معلواتا قدرت اني قد تفيد . وكلمه واجب
على المحقق وانظروا ان الصناديق المعلقه لثقت ان يوازي باليمنى ليعرف
دوى صحته اقوالى وريض على التزمه والسياره از يجوز انه لثقت
على اهدى اولي . فاما انتمى الامر بشيخه عند مداله تجواب
الذي كلمه تقتضيا انه نظري - صرفت النظر النظام بارا
ما شعرت في ذلك الوقت بان انا في المنفى
ولكن بعد ما قرأت في الصحف به سماره تحت عم الليثي (واقلمني لم
اقابل منه الايام التاليه السابقه لملار الحارثي) ولما اعرفه وتحققه عنه
على كتابه الصناديق الشريده قبل الحارث بايام قليله . لذلك ما ورتني
من هدير فلس اتمام واهبي والادلاء بالبراهن التي ذكرت لصل
في التحقيق . سيما بعد انه بايت انه الحكم استدلقت شهودا
بالجس لا تثل معلواتي مما ذكروا انه لم تكنه الرفافه
هذا ما اردنا ان اضفه بين ايديكم وفقنا الله للصواب
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تاجر شارع الميدان سنه ١٤٠٥ هـ
٤٤٠٥٣ تلفونه



الملحق رقم (٩)

السيد الفاضل الاستاذ محمود عبدالرازق

رئيس محكمة الجنايات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد - اطلمت على ما أدلى به الذئب على حنتين من أقوال في جلسة يوم السبت الموافق ١٢ يونيو ١٩٥٤ . وان ما حسدته في هذا اليوم ما هو الا مسرحية قدوة قام بتأليفها واخراجها الضباط التهمين بتوجهه من بعض صحابهم وتكفل الذئب القيام بحجة تشبهها محتما بالليمان الذي تنفخ جدرانته والذي يحرف أنه سظل قائما فيه حتى تنتهي عقوبته الطويلة الأجل . وما من شك أن سيادتكم لم يحبب عليكم أن الفرض الأساسي من آداب هذه المسرحية هو الوصول الى التشكيك في أقواله واعطاء الفرصة للتأمين والمحفذ التي لها صلة وثيقة بالسيد ابراهيم عبدالهادي من التمكن من التشهير به والاساءة اليه والمساس بسمعته وشرفه .

وان ماورد على لسان هذا الذئب من أقوال يذمته يزيد ما أقول :
واني أبحث لسيادتكم اليوم بهذا الخطاب لاسارحكم القول بأنني سوف أتبرأ من حاسية كل من يمس على تحقيق هذا الفرض الذي حاسبنا عسرا أيا كانت صفته أو مركزه فانا كان لسلي وهو الذي حمل روحه على كفه في أدق اللطوف واخطرها دافعا عن المسك أن يفتد بكونه الدين في مثل هذا الوقت واذا هذه الاتهامات الشنيعة الباطلة .
واني اذ اكتب لسيادتكم هذا بعد أن ترددت كثيرا فانا أردت بذلك أن تعلموا على تبحر هؤلاء السحابين وتصحهم بالاقلاع عن هذا السلك المنحرف والسعي بالقضية لسي الدليلق التوهم حتى يجنونوني ويجنونوا أنفسهم العواقب الوخيمة التي تنتج عن مسيرهم في هذا الطريق .

واني انتبهت هذه الفرصة فأوضح لسيادتكم الحقائق التالية التي لا تقبل الجسدل أولا - انني لاأعرف من يدعي عبدالله صادق كما أنه لم يكن عضوا بجمعية الشبان المسلمين طوال الفترة التي التحقت بها بجمعية الشبان المسلمين منذ عام ١٩٤٠ حتى اليوم وتشكركم بذلك سجلات الجمعية المنظمة والمدون بها بالترتيب أسما أعضاء الجمعية جميعا ويمكن لسيادتكم انتداب من تزوره لفحص هذه السجلات .

ثانيا - انني لم أعرف المدعو على حنتين اطلاقا ولم أشاهده طوال حياتي الا مرة أو مرتين اثنا وجوده في نفس الاتهام عند بدء نظره الدائرة السابقة للقضي المدفون لها الشيخ حسن البنا والفاضل عبدالقادر طه .

ثالثا - قرر الاستاذ محمد الثاني أنه هو الذي طلب مالي استعدداً الشيخ حسن البنا لمقابلته بدار جمعية الشبان المسلمين للتحذير منه في موضوع الخلاف بين الاخوان والحكومة وأنه قائمه فعلا .

وأما - كان في مقدوري لو أنني كنت أقصد الإلتصاق بالضميمة أن أذكر في التحقيق
سوا* في مراحله الأولى أو الثالثة بأني رأيت رقم السيارة بنسخي ولم أذكر
شيئا من الشاب الأسمر الذي التقط رقم السيارة وذكرها لي *

خاصا- أوضحت التحقيقات المختلفة أن محمد وصفي ولي نعمة علي حنين وأنه كان
يدير الجرائم بوجي السراي وتحويلها وقد تدخل هذا الشاب في التحقيق
الأول الذي أجرى في ليلة حادثة مقتل الشيخ حسن البنا وذكرنا بخلافه
رقم السيارة الحقيقية التي فر بها الجناة محاولا بذلك تشكيله النهاية في أتواله

سادسا- تصد أوراق التحقيق في القضية بأن حكومة السديين التي كانت تتشجع
في ذلك الوقت برعاية الملك وحمايته ورضائه خرجت كل قواها لتنج ذكركم
ورقم السيارة الحقيقي وهو ١٦٢٩ سوا* في التحقيقات أو في المحف وهذا
ما يتناقض مع ما يدعي به التذنب علي حنين من أن هذا الرقم من اختصار
المرمى المديد الذي كان يحمل لسيارة الملك السابق *

سابعًا- أما من أخلاقي الشخصية فاني أتوجه لكم تقديرها بعد اطلاعكم على الأسئلة
التي سجلت في جلسات المحاكمة والتي أدلى بها رتب. وأعضاء اللجنة التي
أنتسب إليها والذين اتصلوا بي واتصلت بهم سنين طوالا *

وتفضلوا سادتكم بقبول تائق الاحترام - *

في التوقيع
شاهد الانباء

تبريراني ١٩٥٢/٦/١٥

في قضية المرحوم الشيخ حسن البنا

التوقيع
١٩٥٢/٦/١٥

الملحق رقم (١٠)

وزارة الداخلية

صلحه البوليس

نوع التفتيات

التقيد ٢٢/٢٤/٢٦

المرقعات ٢٢ ورقته



السيد مدير الاداره الجنائيه

بالاشاره اليه الكتاب رقم ٢٨/٢٧/٢٦ العريخ ١٩٥٤/٦/١٨ بشأن طلب الغشائيات والاشارات

التبادله بين الوزاره ومديره جرجا من نقل الباشجوليس محمد محفوظ محمد من اداره المباحث الجنائيه اليه مديره جرجا والنا نقله .

ترسل مع هذا الاوراق الخاصه بهذا الموضوع ودرها ٢٢ ورقته وضعها بها جميع التحريات التبادله

بين الوزاره واداره المباحث الجنائيه ومديره جرجا . رجاء التنبيه بعد الاطلاع عليها اعادتها .

وغضولوا بقبول فائق الاحترام ...
لوا

مدير عام صلحه البوليس (اضا)

١٩٥٤/٦/٢٠

طبق الاصل



النهايه العامه

مكتب النائب العام

نهايه الصحافه والنشر

التقيد ١/٧/٤٩

السيد الوكيل الدائم لوزاره الداخله

تبين من الاطلاع على ملف خدعه الباشجوليس محمد محفوظ محمد المتهم في القضيه الجنائيه رقم ١٠٧١ سنه ١٩٥٢ قصر النهل الخامه بمقتل المرحوم الشيخ حسن البنا والمضمون لهذه القضيه انه منسخر

به بان المذكور نقل لمباحث مديره جرجا من ١٦/٨/١٩٥٢ ثم تاشرف به بعد ذلك بما ياتى المذكور

تقيد النا نقله من اداره المباحث الجنائيه العمديه جرجا واعادت لاداره المباحث الجنائيه بنا طيف كتاب

الوزاره رقم ٢٢/٢٦/٢٦ من ١٦/٨/١٩٥٢ كاشاره العمديه رقم ١٦ - نترجو التنبيه بارسال حجب الغشائيات

والاشارات التبادله بين وزاره الداخله وبين مديره جرجا بخصوص النا نقل الباشجوليس محمد محفوظ

محمد واعادت له اداره المباحث الجنائيه فتم التاخير المشار اليه وانشاره امريه الخوه ضيا في التاثيره -

السافكه الذكر وينا طيف من تم النا هذا النقل وسببه .

وذلك تنفيذا لقرار حكومه الجنائيات في قضيه الجنايه رقم ١٠٧١ قصر النهل ١٩٥٢ طوي ان يملئنا

الرد سحبا لعرضه على هيئه الحكه .

رئيس نهايه (اضا)

وغضولوا بقبول فائق الاحترام ...

١٧/ يلاوند ١٩٥٤

طبق الاصل



أنتم - وهم أمام قداسته لقضاء يستمرخوننا - لم ينسوا
بعد صفاتهم الخزيين لتقديم باعتبارهم أعضاء في الحزب
السعودي المنحل ~~وصورت~~

وأخيرا فإني أعتقد أنه استدلال لدفاع بهذا
الجزء المبثوره من أموالي وإصايبك على إفلا
ومعجزه عنه دفع أدلة بل لا تكفي؛ بل ذم الذي لا يحصى
على قطنه ~~البيضة~~ الجوقه
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بشرف
عبدالله بنينا

١٩٥٤/٦/٢٨

[Handwritten signature]

ثبت المصادر

أهم مصادر الكتاب

الوثائق غير المنشورة

أولاً : دار المحفوظات العمومية

ملف خدمة وربط معاش أمين باشا عثمان

دولاب ١٠٠ محفظة ٥٢١٠

ثانياً: دار الوثائق القومية

الداخلية تقارير أمين - قضية أمين عثمان ١٩٤٦ / ١ / ٦

ثالثاً : ١ - المتحف القضائي

القضية رقم ١١٢٩ جنایات عابدين ١٩٤٦ اغتيال أمين عثمان

٢ - أوراق قضية اغتيال الشيخ حسن البنا : ملف تحقيق النيابة ومرافعات

الدفاع

الوثائق غير المنشورة

مضابط مجلس النواب أبريل ١٩٤٥